

الاستلزام الحواري في شعر طلائع بن رزيك (ت556هـ) (دراسة تداولية)

م.م. أحمد تيمور فليح

مديرية تربية بابل

**Conversational implicature in Tala'a bin Ruzzayk(556 A.H) poetry
(Pragmatics study).****Teacher assistant: Ahmed Taymoor Flaih****Directorate- General of Education in Babil****Research Summary:**

Conversational implicature is One of the most important aspects of Pragmatics study is that it is (speech act), (Presupposition) and (deixis) the most prominent pillars of (Pragmatics) Which took it upon itself to study the language in the case of its use, bypassing the study (structural formalism).

Grace, in his research tagged "logic and conversation" that he published in 1975, attempted to explain an important issue that occupied linguists and rhetoric since ancient times, which is how words can transcend in the connotation its literal connotation shown by linguistic dictionaries? Cooperation between the speaker and the addressee in communicating the meaning and in interpreting the linguistic message expects to reach the meaning of the meaning.

For this reason, I have attempted in this research to apply the mechanisms of the "Pragmatics lesson" in studying selected poetic texts from the poet's office and the Egyptian minister (Tala'a bin Ruzzayk), nicknamed "The Good King" and "Abi Al-Ghawarat", trying to reach the intended unauthorized meanings in Poetic texts from his diwan.

key words: Grace. Tala'i bin Ruzzayk. Pragmatics. Conversational implicature

ملخص البحث:

تُعدُّ نظرية (الاستلزام الحواري) التي أرسى أساسها فيلسوف اللغة الإنجليزي بول غرايس (1913-1988م) من أهم جوانب الدراسة التداولية، إذ تشكل هي و(نظرية أفعال الكلام) و(الفروض المسبق) و(المشيرات المقامية) أبرز أركان (اللسانيات التداولية) التي أخذت على عاتقها دراسة اللغة في حال استعمالها متجاوزة الدراسة (الشكلانية البنوية).

حاول غرايس في بحثه الموسوم بـ (المنطق والمحادثه) الذي نشره عام 1975م أن يفسر مسألة مهمة شغلت بال اللغويين والبلاغيين منذ القدم، ألا وهي كيف يمكن للكلام أن يتجاوز في الدلالة مدلوله الحرفي الذي بينته المعجمات اللغوية؟، فأدى به إلى طرح نظرية جديدة مبنية على افتراض التعاون بين المتكلم والمخاطب في إيصال المعنى وفي تأويل الرسالة اللغوية بغية الوصول إلى معنى المعنى. ولأجل هذا فقد حاولت في هذا البحث أن أطبق آليات (الدرس التداولي) في دراسة نصوص شعرية مختارة من ديوان الشاعر والوزير المصري (طلائع بن رزيك) الملقب بـ(الملك الصالح) وبـ(أبي الغارات)، محاولاً الوصول إلى المعاني المقصودة غير المصرح بها في نصوص شعرية من ديوانه.

الكلمات المفتاحية:

التداولية. الاستلزام الحواري. غرايس. طلائع بن رزيك.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعد. فإنّ ميدان الدراسة اللسانية التداولية ميدانٌ واسعٌ يضم عدة نظريات واتجاهات يجمعها جامع واحد ألا وهو دراسة اللغة حال استعمالها، ومن أبرز هذه النظريات نظرية الاستلزام الحواري التي طرحها فيلسوف اللغة الإنجليزي بول غرايس.

وفيما يلي بحث حاولت فيه الجمع بين النظرية والتطبيق لهذه النظرية، وقد اتخذت من شعر الشاعر والوزير الفاطمي طلائع بن رزيك (496-556هـ) موضوعاً للدراسة، ولهذا الاختيار سبب ذاتي وآخر موضوعي؛ أما السبب الذاتي فهو رغبة الباحث في دراسة شعر الشاعر المذكور، وأما السبب الموضوعي فهو ضرورة التواصل مع النظريات اللسانية الحديثة، وأن يكون لنا موقف تجاهها تأثراً وتأثيراً وإسهاماً في تطويرها.

فاستوى البحث مقسماً على تمهيد وأربعة مباحث:

أما التمهيد فقد حاولت فيه تقرير نظرية الاستلزام الحواري معتمداً ما جاء في المصادر التي تكفلت شرح النظرية وبيانها.

وأما المبحث الأول، فقد تعرضت فيه لنماذج من شعر طلائع بن رزّيك تتضمن استلزاماً عُرفياً.

وتعرضت في المبحث الثاني للاستلزام المعمم ذاكراً نماذج من شعر الشاعر تصلح أن تكون من مصاديقه.

وجاء المبحث الثالث ليتناول الاستلزام الحواري المخصص وذكر بعض نماذج من شعر الشاعر.

وتناولت في المبحث الرابع بعض المبادئ المكملّة لمبدأ التعاون، ذاكراً بعض تطبيقاتها من ديوان الشاعر محل الدراسة.

وأما المدونة محل الدراسة فهي (ديوان طلائع بن رزّيك الملك الصالح)، وقد اخترت طبعة النجف الأشرف لهذا الديوان التي جمعها

وبوبها الشيخ (محمد هادي الأميني)؛ لأنها أكثر استيعاباً لشعر الشاعر من طبعة القاهرة التي جمعها وبوبها الدكتور (أحمد أحمد بدوي) الذي ترك العديد من القصائد ولم يذكرها.

واعتمدت في هذا البحث على مصادر ومراجع عدة، كان أهمها بحث بول غرايس الذي تقدم ذكره، والذي ترجمه الدكتور محمد الشيباني والدكتور سيف الدين دغفوس، والذي نُشر في الجزء الثاني من كتاب (إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين) ومن أهم الكتب التي تناولت هذه النظرية كتاب نظرية التلويح الحواري للدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، وكتاب اللسان والميزان والتكوثر العقلي للدكتور طه عبد الرحمن، وكتاب استراتيجيات الخطاب للدكتور عبد الهادي ظافر الشهري، وكتاب الاستلزام الحواري في التداول اللساني للدكتور العياشي أدراوي، وكتاب التداولية بين النظرية والتطبيق للدكتور أحمد كنون وغيرها من المصادر.

الباحث

التمهيد: نظرية الاستلزام الحواري:

ينتمي مفهوم الاستلزام الحواري إلى تداولية الدرجة الثانية حسب برنامج (هانسون) المكون من ثلاث درجات (1)، وهو "من أهم جوانب البحث التداولي؛ فهو أقربها إلى طبيعة الرؤية التداولية" (2)، فهو "من المفاهيم المركزية في مجال التداوليات؛ لأنه يشكل عنصراً في معنى الكلام، بحيث يؤسس جانباً من قصد المتكلم، دون أن يكون طرفاً فيما يقال" (3)، فالشغل الشاغل والبؤرة المركزية لهذه النظرية هو مقصد المتكلم (4)؛ ولذلك أطلق ستيفن شيفر على مشروعه مصطلح (علم الدلالة القائم على القصد)، فيما أطلق عليه الدكتور صلاح اسماعيل مصطلح (النظرية القصديّة في المعنى) (5)، وتسعى هذه النظرية "إلى أن تكون نظرية عامة في الخطاب اللغوي الطبيعي... وفي الخطاب اللغوي الحواري بصفة خاصة، وفي الخطاب الاستلزامي بصفة خاصّة" (6).

وأما عن تحديد المصطلح فهو أول مشكلة تطالنا عند البحث في النظريات اللسانية بسبب اختلاف المترجمين في ترجمة المصطلح الأجنبي، فالمصطلح العربي الأشهر لهذه النظرية هو (الاستلزام الحواري)، وسمي بـ (الاستلزام المحادثي) (7)، فيما اقترح الدكتور أحمد المتوكل تسميتها بـ (الاستلزام التخاطبي) (8)، واختارت بعض المترجمات مصطلح (الإضمار في المحادثة) (9)، فيما اختار آخرون مصطلح (التضمين الحواري) (10)، فيما تمسك الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة بمصطلح (التلويح الحواري) أو (التعريض) (11).

(1) ينظر: المقاربة التداولية: 38، وص 51 وما بعدها.

(2) التداولية، د. عيد بليغ: 169

(3) استلزام التخاطب في معاني العطف، د. أحمد كروم، ضمن: التداوليات وتحليل الخطاب (بحوث محكمة): 639

(4) ينظر: التداولية بين النظرية والتطبيق: 209

(5) ينظر: النظرية القصديّة في المعنى عند جرايس: 17

(6) نظرية كرايس والبلاغة العربية، د. بنعيسى أزابيط، مجلة مكناسة، ع 13 ص 74

(7) ينظر: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل: 56

(8) ينظر: الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، د. أحمد المتوكل، ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة: 292، الهامش.

(9) ينظر: المعنى في لغة الحوار: 73

(10) ينظر: الحوار وخصائص التفاعل التواصلية: 165، وينظر: سورة الأنعام دراسة تداولية لأفعال الكلام والاقتضاء التخاطبي: 121

(11) ينظر: نظرية التلويح الحواري: 8

عرّف الاستلزام الحواريّ بأنّه "المعنى المستفاد من السياق" (12)، وعرّفه غرايس (13) بأنّه "ما تمّ الاتصال به أكثر مما قيل، ولا يعبر عن حقيقة المقول" (14)، وعرّفه (دومينيك مانغونو) بأنّه "محتويات ضمنية تداوليّة، أي استنباطات مستخرجة من السياق من قبل المتلفظ المشارك بفضل استدلال... عفوي... يعتمد على مبادئ (قوانين الخطاب) تحكم النشاط الخطابي" (15)، وعرّفه الدكتور أحمد كنون بأنّه "مقصد المتكلم المتولد عن المقام الكلامي والذي لا تحمله العبارة المنطوقة..." (16)، وهي نظريّة حديثة النشأة، على الرغم من وجود جذور قديمة لها ضاربة في عمق الدرس البلاغي والأصولي، ومؤسس هذه النظرية هو فيلسوف اللغة الإنجليزي (بول غرايس) في المحاضرات التي ألقاها في جامعة هارفارد عام 1967م، "حيث سعى غرايس لتوضيح الاختلاف بين (ما يقال) و (ما يقصد)" (17)، إذ لاحظ أنّ المتكلم -في حالات كثيرة- لا يقصد المعنى الحرفي لكلامه، إذ قد يقصد ما هو أوسع مما تدل عليه الألفاظ التي ينطقها، بل قد يقصد عكس ما يقول (18)، ولذلك ميّز غرايس بين نوعين من الدلالة، النوع الأول: الدلالة الطبيعية الوضعية، وهي دلالة الملفوظات على ما وضعت له في أصل اللغة، والنوع الثاني: الدلالة غير الطبيعية: وهذه الدلالة لا تتوقف عند حدود التعبير الحرفي للكلام، بل تعتمد على قصد المتكلم من جهة، وعلى فهم المخاطب من جهة ثانية، وعلى سياق الكلام والظروف المحيطة بالخطاب من جهة أخرى، وأضاف غرايس إلى هذين النوعين من الدلالة نوعاً ثالثاً أطلق عليه مصطلح (الاستلزام المنطقي التواضعي)، ويتحقق هذا الاستلزام باستعمال الروابط الدالة صراحة على الاستنتاج مثل (إذن) (19)، وهي أداة تدل على إنشاء السببية والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: (أزورك)، فتقول: (إذن أكرمك)" (20).

يتميز الاستلزام الحواريّ بعدة مميزات، منها إمكانية إلغائه وإبطاله، وإمكانية حسابه بخطوات استنتاجية، وعدم ارتباطه بالوضع اللغوي، وصعوبة تحديده وتعيينه (21)، وأهمّ هذه الميزات هي الميزة الأولى، أي "إمكانية الإلغاء والإبطال، وتكاد المميزات الأخرى الباقية تعود إليها؛ فهو قابل للإبطال لأنّه لا يتعلق بالألفاظ ولا بالمعنى الدلالي المتعارف عليه، وإنّما باستدلالات سياقية غير لزومية" (22).

وبملاحظة المميزات المتقدمة، ولا سيّما إمكانية الإلغاء والإبطال يمكننا تمييز الاستلزام الحواريّ من الاستلزام المنطقي، ومن أمثلة الاستلزام المنطقي قول طلائع بن رزيك:

"جفوت لو اتني قد ملت عنهم * * * ولّيس يميل طبعي للجفاء" (23)

فقد أخبر الشاعر في هذا البيت بخبرين:

الأول: قضية شرطية وهي وصف الشاعر (طلائع بن رزيك) نفسه بالجفاء إنّ مال عن أهل البيت عليهم السلام.

الثاني: إخبار الشاعر عن طبعة أنّه لا يميل إلى الجفاء.

وأما المعنى المستلزم الناتج عن ضم الأمرين إلى بعضهما فهو عدم ميل طلائع بن رزيك عن أهل البيت عليهم السلام، وهذا الاستلزام ناتج عن استنتاج منطقي يعرف بالقياس الاستثنائي، وهو "ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل مثل إن كان هذا إنساناً كان حيواناً

(12) النظرية البرجماتية للسانية: 86

(13) أول حروف اسمه هو الحرف (g)، وهو يكتب بالكاف وبالجم، وكتب المترجمون اسمه غالباً بحرف الغين، إذ من العرب من يكتب الحرف (g) غيناً فوقها ثلاث نقاط.

(14) البعد التداولي للمجاز في كتاب نهج البلاغة: 161

(15) المصطلحات المفاتيح لتحلل الخطاب: 119

(16) التداولية بين النظرية والتطبيق: 256

(17) المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب: 84

(18) ينظر: التداولية بين النظرية والتطبيق: 208

(19) ينظر: التداولية، جواد ختام: 99-101

(20) الكليات: 71

(21) ينظر: نظرية التلويع الحواري: 38-42

(22) نظرية المصدر نفسه: 42

(23) الديوان: 52

لكنه إنسان ينتج أنه حيوان أو لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان..(24)، وهذا الاستلزام لا يمكن إلغاؤه وإبطاله؛ فهو خارج عن الاستلزام الحواري، فالاستلزام الحواري "غير منطقي بالمعنى الدقيق أو اللساني، إنه خطابي وسياقي"(25).

واقترح غرابيس نمطاً لتحليل النصوص على وفق هذه النظرية، وهو كما يأتي:

أولاً: المعنى الصريح: وتشمل المحتوى القضوي والقوة الإنجازية الحرفية.

1/ المحتوى القضوي: وهو معاني مفردات الجملة حال ضم بعضها إلى بعض.

2/ القوة الإنجازية الحرفية: كالاستفهام والخبر والأمر وغيرها.

ثانياً: المعاني الضمنية: وتشتمل على المعنى الحرفي والمعنى الحواري.

1/ المعنى الغرقي: وهو المعنى المرتبط بالجملة بغض النظر عن السياق، وهي لا تتغير بتغيره.

2/ المعنى الحواري: وهو معنى الجملة في سياق أو مقام ما، فهو يتغير إن تغير هذا السياق الذي وردت فيه الجملة، وهذا المعنى هو المقصود من هذه النظرية(26).

وترتبط نظرية الاستلزام الحواري بنظرية تداولية أخرى، وهي نظرية الافتراض المسبق، إلا أن الفرق بينهما هو "أن الجملة هي التي تستلزم، في حين أن الشخص هو الذي يفترض"(27)، كما ترتبط كذلك بنظرية الفعل الكلامي لفيلسوف اللغة الإنجليزي أوستين والتي طورها من بعده تلميذه جون سيرل، إذ "الاستلزام الحواري فعل إنجاري؛ ومن ثم فهو يشارك بجزء كبير في نظرية الأفعال الكلامية"(28)، وهاتان النظريتان تمثلان أبرز جوانب الدرس التداولي الحديث، بل يرى بعض الباحثين أنه "لا يمكن فصل مفهوم (الاستلزام الحواري) عن (نظرية أفعال الكلام)"(29)، على الرغم من أن "غرابيس قد اقترح مفهوماً أعم يمكن أن يشتغل بمعزل عن فعل الكلام.."(30)، وعلى كل حال نجد تقارباً بين النظريتين، ولا سيما مع الفعل الكلامي غير المباشر، الذي كان من أبرز عناصر نظرية أفعال الكلام بعد تطويرها على يد (جون سيرل)، حتى بحثهما الدكتور أحمد المتوكل تحت عنوان واحد(31)، "فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة غير المباشرة يقوم على النظرية العامة لأفعال اللغة، وعلى المبادئ العامة للتعاون الغرقي"(32)، وكما استفاد غرابيس في دراسته من نظرية أفعال الكلام والفعل الكلامي غير المباشر، فإن (سيرل:1975) قد رشح دراسة غرابيس في الاستلزام الحواري ومبدأ التعاون "كجزء من الآلية التي نحتاجها في تحليل أفعال الكلام غير المباشرة. والأهم من ذلك أنه وسع مفهوم فعل الكلام غير المباشر ليشمل حتى المعاني والتلويحات الحواريّة التي تتولد عن طريق استغلال قواعد التلويح الحواري.."(33)، ومن الجدير بالذكر أن الصلة بين مؤسسي هاتين النظريتين (أوستين) و(غرابيس) تعود إلى زمالتهما في جامعة أوكسفورد في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، حيث كانا أستاذين فيها(34).

مبدأ التعاون: سعى غرابيس إلى تفسير الآليات التي يفسر بها الناس الإضمار في المحادثة(35)، فافتراض أن "كل مشارك سيحاول أن يسهم بصورة صحيحة في الوقت الصحيح في التبادل الحواري"(36)، ولذلك صاغ فرضيته بالشكل الآتي: "تكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما

(24) دستور العلماء: 77/3

(25) المقاربة التداولية: 53

(26) ينظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: 28

(27) مسرد التداولية: 73

(28) التداولية بين النظرية والتطبيق: 228

(29) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 71

(30) مدخل إلى اللسانيات التداولية: 33

(31) ينظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: 26

(32) المقاربة التداولية: 72

(33) نظرية الفعل الكلامي: 164-165

(34) ينظر: المعنى في لغة الحوار: 74

(35) المعنى في لغة الحوار: 80

(36) مسرد التداولية: 76

يتطلبه منك في المرحلة التي تجري فيها ما تم ارتضاؤه من أهداف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها" (37)، ويكون هذا الافتراض "في معظم الأحيان متغلغلاً للغاية، لدرجة أنه يمكن أن نسميه (المبدأ التعاوني) للمحادثة... ويمكن تفصيله في أربعة مبادئ ثانوية" (38)، وهي كالآتي:
القاعدة الأولى: قاعدة الكمية: وتنص هذه القاعدة على أن "يكون الجواب بمقدار ما يتطلبه السؤال" (39)، وتتفرع منها قاعدتان:
1/ اجعل مساهمتك تتضمن أخباراً كافية.

2/ اقتصر في إخباراتك على ما هو المطلوب.

والنقطة الثانية- كما يرى غرايس - قابلة للنقاش؛ "لأن توافر كم كبير لا يخرق مبدأ التعاون، وإنما هو مضيعة للوقت فقط. فإذا تضمن نص ما تفاصيل كثيرة، فإن ذلك يهدد التواصل بالانسياق خلف بعض الجزئيات غير الضرورية" (40)، ودفع غرايس هذا الاعتراض "بملاحظة أن مثل هذا الإفراط في المعلومات قد يكون مضللاً؛ لأنه قد يثير مسائل هامشية. وقد يؤثر هذا الإفراط تأثيراً غير مباشر؛ إذ قد يُضلل المُخاطَبون لظنهم أنه يمكن غرض محدد وراء هذا الإفراط في المعلومات.." (41).

القاعدة الثانية: قاعدة النوعية (الكيف): وترتبط هذه القاعدة بصدق المساهمة الكلامية وصحة ما يقال، وتتفرع منها قاعدتان:

1/ لا تقل ما تعتقد أنه كاذب.

2/ لا تقل إلا ما تستطيع إثباته والاستدلال عليه.

وقاعدتا الكمية والنوعية غالباً ما تتنافس إحداها الأخرى (42)؛ ولذلك عالج العديد من اللسانيين هاتين القاعدتين تحت قاعدة مشتركة، سماها هارنيس: قاعدة (الكمية- النوعية)، حيث قيد قاعدة الكمية بقاعدة النوعية، إذ تنص قاعدته على إعطاء أكبر قدر من المعلومات ذات الصلة بشرط أن يتوفر الدليل عليها، ففي بعض الحالات لا يراعي المتكلم قاعدة الكمية بسبب حرصه على قاعدة النوعية (43)، كأن يعطي معلومات غير كاملة بسبب حرصه على أن تكون معلوماته موثقة، بل ذهب (أوهير) إلى المنع من إعطاء المعلومات التي يكون دليلها أضعف مادام هناك معلومات دليلها أقوى (44).

القاعدة الثالثة: قاعدة الملاءمة: ويسمى بـ (قانون الوثاقة): أي أن "يكون الجواب ذا صلة بسؤال المتكلم" (45)، وهي على حد تعبير غرايس: "كن واثق الصلة بالموضوع" (46)، وهذه القاعدة على إيجازها قد شغلت بال غرايس؛ ولذلك قال: "وهذه القاعدة على إيجازها تخفي في صياغتها عدداً من القضايا التي تشغل بالي كثيراً، وتتصل بمختلف ضروب المناسبة... ومواطنها، وبكيفية تبدلها أثناء المحاورة، وبالكيفية التي نسمح بها فعلياً بتغيير مواضيع المحادثة، وهلم جرا... وأنا أرى أن مثل هذه المسائل عسيرة جداً، وآمل استئناف النظر فيها بمناسبة دراسة لاحقة" (47).

(37) المنطق والمحادثة، بول غرايس، ترجمة: د. محمد الشيباني ود. سيف الدين دغفوس، ضمن كتاب إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف

الثاني من القرن العشرين: 618/2

(38) الدَّأُولِيَّة، جورج يول: 67

(39) شطايا لسانية: 98

(40) الدَّأُولِيَّة، جواد ختام: 101

(41) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلالات: 619/2

(42) ينظر: مبادئ الدَّأُولِيَّة: 114

(43) وقد أشار غرايس إلى هذا، ينظر: المنطق والمحادثة، إطلالات: 627/2

(44) ينظر: نظرية التلويح الحواري: 47-48، مدخل إلى اللسانيات: 100

(45) شطايا لسانية: 98

(46) الدَّأُولِيَّة، جورج يول: 68، عن (غرايس 1975).

(47) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلالات: 619/2

القاعدة الرابعة: قاعدة الأسلوب التبيان، وسميت بقاعدة الجهة: وتختلف هذه القاعدة عن بقية القواعد بأن اهتمامها ليس "بما هو مقول أو منطوق، بل بكيفية قوله والنطق به، قاعدتها العامة هي: كن واضحاً" (48)، ويرى غرايس أن هذه القاعدة أقل أهمية من قاعدة الكيف (49). ولتحقيق هذه القاعدة:

1/ تجنب استبهام التعبير .

2/ تجنب الغموض .

3/ كن موجزاً (تجنب الإطناب غير الضروري).

4/ كن منتظماً (50).

وهذه القواعد المقترحة ليست بدرجة متساوية من الأهمية فللقاعدة الأولى من قواعد الكيف (قاعدة عدم الكذب) أهمية خاصة "أما باقي القواعد فلا تغدو نافذة إلا إذا افترضنا استيفاء قاعدة الكيف هذه" (51)، وذكر غرايس (52) أن العنوانات التي عنون بها قواعده قد استعارها "من الفيلسوف الألماني (عمانوئيل كانت)... الذي تحدث عن مقولات الكيف والكم والجهة والإضافة.." (53)، وليس معنى هذا أن كانت هو المبتكر لهذه المقولات، بل كانت معروفة قبله بقرون عديدة، وهي بعض من المقولات العشر، التي هي "الجوهر، والكم، والكيف، والأين، ومتى، والإضافة، والوضع، والملك، وأن يفعل، وأن ينفعل" (54)، وانحصار المقولات بهذه العشرة "هو مذهب أرسطو ومن تابعه، وصرح البعض بأن ذلك ليس منقولاً عن أرسطو، بل هو مما أحدثه من بعده" (55).

وتستند هذه القواعد الأربعة "في أساسها إلى التصرف العقلاني والتعاوني الذي يتميز به البشر عادة" (56)؛ ولذلك كان نظيرها في علم أصول الفقه ما يعرف بقرينة الحكمة (57)، وافترض غرايس "أن السامع يجب أن يكون قادراً على تمييز ما يقال، ثم العمل على تحديد العلاقة بين ما يقال وما هو ضمني... كما أن مبادئ الاستلزام تشير إلى أهمية الاجتماعية والتواصلية" (58)، وأشار غرايس إلى أن هذه المبادئ "ذات قيمة أخلاقية؛ حيث ترتبط بالبعد التعاملي للتواصل اللساني؛ لكي تعطي القيمة العملية، وتتفي عنه ما يتعارض مع المصالح المشتركة والنبيلة بين المتخاطبين" (59)، ولذلك ركز بعض الباحثين على الجانب السلوكي، فعرفه بأنه "قواعد سلوكية تحكم الخطاب بين المرسل والمتلقي" (60)، فيما يرى باحثون آخرون أن تلك القواعد ليست مجرد معايير ينبغي للمتكلمين اتباعها فحسب، بل تمثل أيضاً ما ينتظرونه من المتلقين للخطاب، "فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوك" (61).

(48) محاضرات في فلسفة اللغة: 16

(49) ينظر: مبادئ التداولية: 133

(50) التداولية، جورج يول: 68، عن (غرايس 1975).

(51) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلالات: 620/2

(52) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، إطلالات: 619/2

(53) نظرية التلويح الحواري: 29

(54) قواعد المرام في علم الكلام: 44

(55) الكليات: 627

(56) نظرية التلويح الحواري: 31

(57) ينظر: الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مدرسة النجف الحديثة أنموذجاً: 177-182

(58) استلزام التخاطب في معاني العطف، د. أحمد كروم، ضمن: التداوليات وتحليل الخطاب (بحوث محكمة): 639

(59) أطروحة غرايس في اللسانيات التداولية: توصيف ودراسة في ماهية الاستلزام التخاطبي، د. إيمان جربوعة، مجلة آداب ذي قار، ع2، ق4، لسنة 2016م، ص6

(60) التداولية بين النظرية والتطبيق: 209

(61) التداولية اليوم، علم جديد في التواصل: 57

وقد اختلف اللسانيون في نظرتهم إلى هذه القواعد، إذ يمكن النظر إليها من طريقين، أما النظر إليها "على غرار غرايس كشرط قبلي لكل اتصال لغوي ممكن، أو النظر إليها مثل العديد من محلي الخطابات كنوع من السنن للسلوكات الحسنة"(62). ولم يقتصر التحليل الغرايسي على دراسة الخطابات اليومية العادية، بل توسع ليشمل الخطابات التخيلية، فذهب إلى أن المتكلم يخرق قاعدة الكيف عندما يستعمل أسلوب السخرية أو الاستعارة أو المبالغة(63)؛ ومن هنا كانت الصلة واضحة بين هذه النظرية والبلاغة التقليدية، ولا سيما باب (الكنائية)، أي 'ذكر اللازم وإرادة الملزوم لما بينهما من التلازم المصحح للانتقال بمعونة قرائن الحال'(64)، وذكر السكاكي(ت626هـ) أن "الأبواب الخمسة التمني والاستفهام والأمر والنهي. والنداء... متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقام.."(65)، وهنا يأتي دور نظرية الاستلزام الحوارية التي وافقت البلاغة القديمة فيما ذهبت إليه، لكنها تقدمت خطوة في تفسيرها سبب امتناع الإجراء على الأصل، إذ بينت أن سبب هذا الامتناع إنما يعود إلى أن الأصل (المعنى الخرفي) يخرق إحدى قواعد المحادثة، ولا سيما قاعدة الكيف، وهناك دراسات عديدة سعت إلى تأصيل المباحث اللسانية، ولا سيما التداولية، إذ ربطت هذه الدراسات بين التداولية والبلاغة القديمة، وسعت إلى استخلاص الأبعاد التداولية(66) في البلاغة وأصول الفقه، بل ذهب الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة إلى أن مبحثي "التعريض والمجاز المركب بأنواعه يغطيان نظرية التلويح الحوارية"(67).

كيف يتحقق الاستلزام الحوارية؟

ميز غرايس بين نوعين من الاستلزام الحوارية:

الأول: يتطلب سياقاً خاصاً ليتحقق، وهذا الاستلزام يسمى بـ (الاستلزام المخصص).

الثاني: الاستلزام الذي لا يتطلب هذا السياق الخاص، وهذا يسمى بـ (الاستلزام المعمم)(68).

فيما ترى هيرشبيرغ أن الاستلزام المعمم هو استلزام مخصص أيضاً، لكنه أقل تعلقاً بالسياق من الاستلزام المخصص، فليس هناك استلزام حوارية ليس له علاقة بالسياق، بل هناك استلزام معتمد على السياق بدرجة كلية، وهو الاستلزام المخصص، وآخر مرتبط بالسياق بدرجة أضعف، هو الاستلزام المعمم(69).

وهناك تقسيم آخر مشابه لهذا التقسيم، وهو تقسيم (ليفنسون1983)، والمعيار الذي اختاره هو الموقف الذي يتخذه المتكلم من القواعد

الغرايسية المتقدمة:

الطريقة الأولى: ويطلق عليها طريقة الاستلزام النموذجي، وفيها يراعي المتكلم القواعد الغرايسية المتقدمة، ويكون الاستلزام في هذه الحالة مباشراً. الطريقة الثانية: أن يخرق المتكلم إحدى القواعد المتقدمة على الأقل أو يستخف بها على حد تعبير غرايس(70)، والاستلزام بقسميه كليهما استلزام حوارية، وهناك استلزام من نوع آخر هو الاستلزام العرفي أو الوضعي، وهو الاستلزام القائم "على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تتفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكمات. ومن ذلك مثلاً في الإنجليزية (but) ونظيرتها في العربية (لكن)، فهي هنا وهنا تستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما يتوقعه السامع.."(71).

(62) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب:34

(63) ينظر: التداولية، جواد ختام:104

(64) تفسير أبي السعود:67/1

(65) مفتاح العلوم:304

(66) ذهب بعض الأساتذة إلى أن هذا الاستعمال ينطوي على كثير من المبالغة وفضل استعمال مصطلح (الملاح التداولية).

(67) نظرية الفعل الكلامي:582-583

(68) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاقات:633/2، وينظر: نظرية التلويح الحوارية:34

(69) ينظر: نظرية التلويح الحوارية:79

(70) ينظر: الاستلزام الحوارية في التداول اللساني:113، نظرية التلويح الحوارية:33-35

(71) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر:36، وينظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب:84

وقام لسانيون آخرون بتطوير نظرية غرايس المتقدمة، كان من أبرزهم (دان سبيربر و ديدري ولسون) اللذان "ذهبا إلى أنه لا ضرورة لقواعد غرايس الأربع... فالصلة وحدها تكفي لتفسير التواصل.." (72).

وقد اختلفت أنظار اللسانيين تجاه هذه النظرية بين ماحد وقادح، فغالبا اللسانيين قد أشادوا بها، فيرى الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة أن هذه النظرية قد زودتنا "بتفسير واضح لمسألة عويصة شغلت بال اللغويين، ألا وهي كيف يتسنى لنا أن نعني أكثر مما نقول فعلاً" (73)، في حين يرى آخرون كالـدكتور محمود أحمد نحلة أن غرايس "لم يطور أفكاره تطويراً كاملاً، ولم يحكم عرضها، فجاء عمله قليل التماسك، كثير الفجوات، مشكلاً في بعض جوانبه، وغير مفهوم أصلاً في بعض آخر، ومن عجب أن يصبح عمل كهذا واحداً من أهم النظريات في البحث الدلالي وأكثرها تأثيراً في تطوره" (74)، ويرى الدكتور العياشي أدراوي أن مقترحات أوستين وسيرل وغرايس لا ترقى "إلى مستوى النموذج؛ على اعتبار أن هذه الاقتراحات لا تسعف في دراسة أية لغة من اللغات في بعدها الكلي، بل تقوى فقط على وصف الفعل اللغوي" (75)، على أن هذا بحد ذاته لا يُعدُّ ثلماً لهذه النظريات؛ إذ هي لم تتكفل بدراسة اللغة في بعدها الكلي حتى تكون قد أخفقت في مسعاها.

المبحث الأول: الاستلزام العرفي (الوضعي):

عرّف الاستلزام العرفي بأنه "معنى إضافي غير مذكور مرتبط باستعمال كلمة معينة" (76)، ويرى لفنسن (1983) أنه "ليس بالفكرة التي تستحق الكثير من الاهتمام، بل هو يمثل قصور علم دلالة (شروط الصدق) في احتواء أو تفسير كل المعنى العرفي (الوضعي) للألفاظ المستعملة في اللغة الطبيعية" (77)، وكتب باخ (1999) بحثاً بعنوان (أسطورة التلويح العرفي) (78)، فهذا القسم من الاستلزام مما اختلف اللسانيون في اندراجه تحت مباحث التداولية أو تحت مباحث علم الدلالة، ف "إذا كان مجال علم الدلالة المظاهر الوضعية للدلالة ومجال التداولية مظاهرها الطبيعية، فإن الحدود بين علمي الدلالة والتداولية تخترق مفهوم الاستلزام الخطابي، بحيث تكون الاستلزمات الخطابية الوضعية من مشاغل علم الدلالة، وتلحق الاستلزمات الخطابية غير الوضعية وحدها بالتداولية.." (79)، ويرى الدكتور عيد بليغ أن التمييز بين الاستلزام العرفي والاستلزام الحوارية "لا يقطع بنفي وضع الاستلزام العرفي ضمن الدرس التداولي" (80)، ومن هنا تتساءل فراسواز أرمينكو عن أصل وجود استلزام في هذه التعبيرات ولماذا لا تلحق هذه التعبيرات بالحصة المشتركة لكل الدلالات؟

ولإجابة عن هذا التساؤل تطرح أرمينكو مثالين وتقوم بتحليل المعاني المستلزمة عرفاً:

المثال الأول: ديدري زميلي ولكنه صديقي.

المثال الثاني: ماري حامل ويوسف مبتهج.

فالمثال الأول يتضمن معنى أن ليس كل زميل صديق، وأمّا المثال الثاني فيحتمل ثلاثة استلزمات لحرف العطف (الواو):

1/ ماري لم تكن مبتهجة.

2/ عدم توقع المتكلم أن يكون يوسف مبتهجاً.

3/ المتكلم نفسه لم يكن مبتهجاً.

وهنا يأتي دور السياق؛ فهو وحده يقوم بتعيين أي استلزام من الاستلزمات المتقدمة هو الأصح، وهنا يفترق الاستلزام العرفي عن الاقتضاء الدلالي (81).

(72) نظرية الصلة أو المناسبة: 6، من مقدمة الدكتور هشام إبراهيم عبد الله الخليفة.

(73) نظرية التلويح الحوارية: 27

(74) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 32

(75) الاستلزام الحوارية في التداول اللساني: 130

(76) التداولية، جورج يول: 186

(77) نظرية التلويح الحوارية: 44

(78) ينظر: المصدر نفسه: 37 الهامش.

(79) القاموس الموسوعي للتداولية: 268

(80) التداولية، د. عيد بليغ: 170

(81) ينظر: المقاربة التداولية: 55

ولهذا النوع من الاستلزام ألفاظ ذكرها اللسانيون، مثل: لكن، إلا، لولا أن، بل، حتى، لو، لأجل ذلك الغرض، علاوة على ذلك، بالقياس إلى (82).
لكن:

ولعل هذه الأداة أبرز نماذج الاستلزام العرفي، إذ "لا بد أن يتقدمها كلام أما مناقض لما بعدها نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك، أو ضد له نحو: ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له... نحو: (ما قام زيد لكن عمرو شارب)، ويمتنع أن يكون مماثلاً له باتفاق" (83)، وأما تحديد نوع صلة ما بعدها بما قبلها، وأنه من أي قسم من هذه الأقسام الثلاثة، فهو أمر يحدده السياق. ومن أمثلة استعمال (لكن) في شعر طلائع بن رزّيك قوله:

"وأجرت بحاراً منـــــــــــــــــه فوق جبالها * * * ولكن بحاراً ليس تعذب للشرب" (84)
"ومن حقهم أن تخسف الأرض للذي * * * أتوه ولكن ما الحكيم عـــــــــــــــــول" (85)
"ولو أننا نبكي على فقد هــــــــــــــــالك * * * لقلت له من الدموع الســـــــــــــــــواجم
ولكننا بعنا الإله نفوســـــــــــــــــنا * * * ورحنا وما منا على البيع نــــــــــــــــادم" (86)
"كـــــــــــــــــيف صادق عزمه لكنه * * * في الحرب ليس يكل مثل كلاله" (87)

لو:

لهذه الأداة أمثلة كثيرة، منها:

"ولو أني رأيت كما تراه * * * وقد لمع السراب هرفت مائي" (88)
"ولو أصغيت نحوك في سبيل الـــــــــــــــــ * * * ستجمل كان يمنعي حيائي" (89)
"ولو بعت اليقين بهم بشك * * * لكان حقيقة الداء العياء" (90)
"أئمة ديني لو يسيرون في الدجى * * * بلا قمر لاستصبحوا بالمناسب" (91)

لولا، لو لم:

"لولا ثغور كالأقاحي * * * ما جاز عندي شرب راح" (92)
"وقد عشتم فيها زمانا فما اعتري * * * رضاكم بها لولا تخوفكم سخط" (93)
"لو لم يكن لعلي غير منقبة * * * فقد كفاه بقربي خاتم الرسل" (94)
"ولو لم يكن هكذا لم يكن * * * به خالص الشهد والحنظل" (95)

(82) ينظر: المعنى في لغة الحوار: 75

(83) الكلبيات: 792

(84) الديوان: 58

(85) الديوان: 115

(86) الديوان: 138

(87) الديوان: 128

(88) الديوان: 51

(89) الديوان: 51

(90) الديوان: 52

(91) الديوان: 54

(92) الديوان: 70

(93) الديوان: 85

(94) الديوان: 108

(95) الديوان: 122

"فلولا أنت لم تقبل صلاتي * * * ولولا أنت لم يقبل صيامي"(96)

"لولا هواكم ما قطعت البينا * * * ولا طلبت في الهوى معيناً"(97)

"والله لولا اسم الفرار وأنه * * * مستقبح لفررت منه إليه"(98)

التمني والترجي:

عُرفَ التمني بأنه "طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسرٌ"(99)، وأمّا الترجي فهو "توقع ممكن تقتضي حصول ما فيه مسرة"(100)، وعُرفَ أيضاً بأنه "توقع حصول الشيء عند ما يحصل سببه وتتنفى موانعه"(101)، وقيل: إنَّ الفرق بينهما "هو أنَّ التمني يقع على ما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون... والترجي يختص بما يجوز وقوعه"(102)، وعلى الرغم من أنَّ التمني حسب هذا التعريف يشمل حديث النفس بما يكون أيضاً، "لكن لما كان أكثره عن تخمين صار الكذب له أملاً، فأكثر التَّمَنِّي تصوّر ما لا حقيقة له"(103)، وقال الأعلام الشنتمري: "أكثر التمني يكذب صاحبه ويعنيه ولا يبلغ فيه مراده"(104). وبناءً على هذا ففي استعمال هذين الأسلوبين إحياء بقرب حصول الشيء أو حصول أسبابه وانقضاء موانعه، أو بعده أو استحالة، وذهب الراغب الأصفهاني إلى "أنَّ التَّمَنِّي يتضمّن معنى الودّ؛ لأنَّ التَّمَنِّي هو تشهّي حصول ما تودّه"(105). التمني: كما في الأمثلة الآتية:

"ويا ليت له لو كان فيه من الوفا * * * لمالكة بعض الذي هو في الكلب"(106)

"ويح اقتراحي ليته من دون ما * * * أرجوه كان بكونه سمح القضا"(107)

"ياليتني قد كنت في أيامه * * * وفدى له من سود آل المصرع"(108)

"أقول يا ليتني قد كنت في زمن الـ * * * هادي لأحضر فيه وقعة الجمل"(109)

الترجي: كما في الأمثلة الآتية:

"لعل ليل الأحاظي أم يبيح لنا * * * بدر الدجى قد تجلى هذه السدفا"(110)

"عسى لي إلى وصل الحبيب وصول * * * ففي مهجتي مثل النصول نصول"(111)

"عسى أسقى بكأسك يوم حشري * * * ويبرد حين أشربها أوامي"(112)

(96) الديوان: 132

(97) الديوان: 153

(98) الديوان: 175

(99) أوضح المسالك: 328/1

(100) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: 16/1

(101) التفسير الوسيط: 72/1

(102) تصحيح التصحيف: 193

(103) مفردات الراغب: 685، مادة: (منى).

(104) خزانة الأدب: 320/7

(105) مفردات الراغب: 753، مادة: (ودد).

(106) الديوان: 60

(107) الديوان: 82

(108) الديوان: 90

(109) الديوان: 108

(110) الديوان: 95

(111) الديوان: 112

(112) الديوان: 132

"تعالوا لعل الله ينصر دينه * * * إذا ما نصرنا الدين نحن وأنتم" (113)
 "وأرجو بها سترًا من النار عندما * * * يقينى غدا كيد الشكوك يقين" (114)

بل:

"فما كتبت بل لئیسَ تكتب في الوری * * * بأحسن من أوصافهم يد كاتب" (115)
 "بل هـم دون عیوب النا * * * س والنـار حجاب" (116)
 "طعنوه بل ضریوه بل رجفوا له * * * برماحه وسیوفه ورجاله" (117)

: ۳۳۰

ومن أمثلة استعمالاتها:

"يا أمة سلكت ضلالاً بيناً * * * حتى استوى إقرارها وجودها"(118)
 "حتى يقول السامعون بموقفي * * * هذا التذويع عرف ذاك العود"(119)
 "حتى تلقاهم بجنب الطف * * * يوم قمطري—————ر"(120)
 "خلطنا الندى بالباس حتى كأننا * * * سحاب لديه البرق والرعد والقطر"(121)
 "أمسّت أكاذيب المنى تقتاده * * * حتى رمته إلى الحضيض الهون"(122)

لَآئِنَ:

"وحبي لهم آل العباء لأنهم * * * بريئون من كل الخنا والمعائب" (123)
 "لأنهم هدوا اعتداء بفعلهم * * * وظلما منار الصوم والصلوات" (124)
 "ذخرنا سطاها للفرنج لأنها * * * بهم دون أهل الأرض أجدر أن تسطو" (125)

وفى معنَى لَأَن (إِذ) فى قوله:

"أنا في القول لا أطيع غوياً" * * * إذ مطيع الغوي نفس الغوي" (126)

أو:

"فغساه ينهض نهضة * * * يفني بها تك البقية
أما لنصرة دينه * * * أو ملكه أو للحمية" (127)

- 133: الديوان (113)
 161: الديوان (114)
 54: الديوان (115)
 56: الديوان (116)
 128: الديوان (117)
 72: الديوان (118)
 76: الديوان (119)
 77: الديوان (120)
 81: الديوان (121)
 164: الديوان (122)
 54: الديوان (123)
 68: الديوان (124)
 86: الديوان (125)
 172: الديوان (126)
 173: الديوان (127)

الواو (للتشريك):

"ريق له فعل المــــدا * * * م ولذة المــــاء القراح" (128)

"ولما نأت عنا على كل حالة * * * تساوى الرضا والسخط والقرب والشحط" (129)

"وتخرق شرق الأرض والغرب خيلنا * * * عليها الشباب المرد والجلة الشمط" (130)

"لولاكم لم تكن دنيا ولا خلق المــــ (م) لــــه الجحيم ولا الجنات والغرفا" (131)

"اخترت لو كنت الفداء لسادتي * * * في النائبات وأسرتي وقبيلي" (132)

"ترى الورد يذبل مهما يشم * * * وهذا يشم ولا يذبل" (133)

ويلحظ من أن الواو في البيت الأخير في قوله: (وهذا يشم ولا يذبل) جاءت بمعنى (لكن)، وهذا يعزز ما ذكرته أرمينكو في كلامها المتقدم. إلا:

"وإذا تذكرت الشهيد فمقلتي * * * لا تنطوي إلا على التسهيد" (134)

"ما بين مصرعه وهلك يزيدهم إلا يسير" (135)

"فقولوا لنور الدين ليس لجائف الجرا * * * حات إلا الكي في الطب والبط" (136)

"هل الوجد إلا زفرة وأنين * * * أم الشوق إلا صبوة وحنين" (137)

لذا، لهذا:

"فلذا في الليل الطويل عليهم * * * لتلملي لم أكتحل بهجود" (138)

"فلذا طاعت الدعي * * * وكثرت منه جموعه" (139)

"والطود لا ينجي امرءاً من حينه * * * فلذا لا ينجيه علو سفين" (140)

"قد علمت سمر القنا أخلاقه * * * فلذا منها شدة في لين" (141)

"فلذا اقتصرت ولم أر الإمعان في * * * شأو امرئ أصبحت غير مطيقه" (142)

"فلهذا نرى مواصلة الكتب تباعا إليك مما يليق" (143)

(128) الديوان: 70

(129) الديوان: 85

(130) الديوان: 86

(131) الديوان: 97

(132) الديوان: 111

(133) الديوان: 120

(134) الديوان: 75

(135) الديوان: 77

(136) الديوان: 87

(137) الديوان: 160

(138) الديوان: 75

(139) الديوان: 93

(140) الديوان: 166

(141) الديوان: 164

(142) الديوان: 105

(143) الديوان: 103

المبحث الثاني: الاستلزام المعمم (النموذجي):

مر الكلام في التمهيد الكلام عن الاستلزام الحواري (غير الوضعي) وتقسيمه على قسمين: معمم ومخصص، وفي هذا المبحث محاولة لتسليط الضوء على الاستدلال المعمم، عرف الاستلزام المعمم بأنه "معنى مضاف غير مذكور لا يعتمد على معرفة محلية أو خاصة" (144)، وينشأ هذا النوع من الاستلزام الحواري "من ملاحظة أصول التعاون ولا سيما مبدأ الكم" (145)، وفي هذه الحالة يقوم المخاطب بتوسيع مدلول الخطاب من طريق الاستدلال المباشر ملاحظاً أن المتكلم يراعي قواعد المحادثة في كلامه (146)، "وبهذا يتضح أن الاستلزام لا ينتج عن خرق القواعد فحسب - كما هو الظاهر - بل ينتج أيضاً عن الالتزام بها، وذلك بالاتكاء على مبدأ التعاون في الحوار" (147). وبسبب ابتعاد الاستلزام المعمم عن الاعتماد على السياق واستقلاله عنه، فإن هذا النوع من الاستلزام شديد الارتباط بشكل العبارات ومحتواها، مما سبب اللبس بينه وبين الاستلزام الوضعي (148)؛ ولهذا يقول غرايس: "من الهين علينا كثيراً معاملة استلزام محادثي معمم على أنه استلزام وضعي" (149).

ومن الاستلزام المعمم قول طلائع بن رزّيك مخاطباً الأمير أسامة بن مُنقذ:

"ألم بنور الدين وأعو — (م) لمة بهاتيك القضية" (150)

القضية التي يطلب طلائع بن رزّيك إعلام نور الدين زنكي بها هي انتصاره على الروم، قال النويري: "وفي سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة انفسخت الهدنة بين الصالح بين رزّيك والفرنج، فجهّز الصالح الجيوش والسرايا إلى بلاد الفرنج. فوصلت سرية إلى عسقلان وغنمت وعادت سالمة. وجهّز المراكب في البحر إلى نحو بيروت، فأوقعت بمراكب الفرنج" (151)، والمدلول الحرفي لهذا البيت هو الطلب من أسامة بن مُنقذ أن يخبر نور الدين زنكي بخبر الانتصار على الروم، وأما المعنى المستلزم الذي يريده طلائع بن رزّيك فهو طلبه من أسامة بن مُنقذ أن يشجع نور الدين زنكي على قتالهم، والشاعر لم يخرق أيّاً من قواعد المحادثة للوصول إلى هذا المعنى المستلزم؛ فالاستلزام الحواري هنا هو من النوع المعمم.

ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً في الإمام الحسين عليه السلام:

"يا من أقر بفضلته * * * أهل العداوة مذعنينا" (152)

فإقرار أهل العداوة بفضلته عليه السلام، يدل بطريق أولى على إقرار المنصفين، وهذا الاستلزام لا يتضمن خرقاً لأي من قواعد المحادثة المتقدمة. ومن الاستلزام المعمم كذلك قوله:

"فغيري الذي دبّ الضلال بقلبه * * * كما دبّ في الغصن الرطيب ذبول" (153)

فالمدلول الحرفي للبيت المتقدم هو ذم طلائع بن رزّيك غيره ممن دبّ بقلبه الضلال، وأما المعنى المستلزم فهو تنزيه طلائع بن رزّيك نفسه عن الضلال، ولم يخرق الشاعر أيّاً من قواعد المحادثة للتوصل إلى هذا المعنى المستلزم. ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"ما كان مُرسلاً وحقك يستحق بها الملا" (154)

(144) التداولية، جورج يول: 190

(145) علم التخاطب الإسلامي: 227

(146) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: 17

(147) استراتيجيات الخطاب: 430

(148) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية: 267

(149) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاات: 633/2

(150) الديوان: 173

(151) نهاية الأرب في فنون الأدب: 320/28-321

(152) الديوان: 151

(153) الديوان: 113

(154) الديوان: 125

فالقسم بشيء يدل على اهتمام المقسم بالمقسم به وتعظيمه إياه؛ " ولهذا كانت عادة العرب القسم بما جَلَّ قدره وعظم خطره وكثر نفعه عند الخلق من السماء والأرض والشمس والقمر والليل والنهار ونحو ذلك" (155)، فقسم طلائع بن رزّيك بحق أسامة بن مُنقذ يدل على تعظيم حقّه عليه.

ومثله في المعنى قوله أيضاً:

"قسماً به وبوردة من خذه * * * وتماّم قامته وسحر جفونه" (156)

وهذا المثال مشابه للمثال المتقدم، فقسم الشاعر بالمحبوب وخذه وقامته وجفونه يدل على شدة جمال ما يقسم به.

ومن الاستلزام المعمم قوله:

"وكل من قاس بكم غيركم * * * في الفضل مسكين المساكين" (157)

فالإخبار عن القائل بأنه مسكين المساكين يستلزم أنّ القياس الذي قام به بعيد عن التفكير السوي، وهو يستلزم أن يكون مقامهم عليهم السلام أعلى من مقام غيرهم بدرجة يكون من السّفه الموازنة بينهم وبين سواهم، وهذا المعنى المستلزم لم ينتج عن خرق أي من قواعد المحادثة. ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"عند التباهل ما علمنا سادساً * * * تحت الكسا منهم سوى جبريل" (158)

فالمعنى الحرفي للبيت المتقدم هو نفي العلم بوجود سادس في الكساء غير جبرائيل عليه السلام، وأما المعنى المقصود فهو نفي وجود سادس، والشاعر في هذا التعبير لم يخرق أيّاً من قواعد المحادثة؛ فالاستلزام هو من النوع المعمم.

ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"أستم أنتم أهل الكساء بكم * * * جبريل يفخر إن فيكم نعدده" (159)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو الاستفهام الذي عبر عنه الشاعر بحرف الاستفهام (الهمزة)، وأما المعنى المستلزم فهو التقرير، وقد اختلفت كلمات الباحثين في عدّ هذا النوع من الاستلزام، أهو من النوع المعمم أم المخصص؟، قال الدكتور أحمد المتوكل: "يمكن التمثيل للاستلزام الحواريّ المعمم بالجمال الاستفهامية المنفية التي من قبيل الجملتين التاليتين:

أ/ ألم أعطك كل ما عندي؟

ب/ أما بلغت مرادك؟

خاصية هذا الضرب من الجمل أنها تنزع إلى الدلالة في جميع السياقات إلى الإثبات" (160)، فيما يرى الدكتور أحمد كنون أنّ هذا الاستفهام من الاستلزام مخصص؛ لأنه يمثل خرقاً لمبدأ الملاءمة؛ إذ "تعتمد المتكلم عدم حمل المخاطب على الجواب هو خرق للعلاقة بين الاستفهام وأي مقام يأتي فيه، ويتحتم عندئذ استلزام معانٍ جديدة غير تلك المعروفة للاستلزام الحقيقي" (161).

والذي يظهر للباحث أنّ كلام الدكتور أحمد المتوكل هو الأقرب للصواب، وهو الأقرب لمراد غرايس الذي يظهر منه ندرة الأمثلة على خرق قاعدة الملاءمة (162)، إذ لو كان خروج الاستفهام إلى معنى التقرير من خرق قاعدة الملاءمة لكانت أمثلة هذا الخرق كثيرة لا نادرة. قال طلائع بن رزّيك:

"يا نفس كم تخدعين بالأمل * * * وكم تحبين فسحة الأجل

(155) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: 2/3

(156) الديوان: 162

(157) الديوان: 150

(158) الديوان: 131

(159) الديوان: 74

(160) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: 30 الهامش.

(161) الدّأوليّة بين النظرية والتطبيق: 328-329

(162) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاات: 630/2

وكم تجهدين في طلبك العـ (م) م ولا تجهدين بالعمل" (163)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو الاستفهام عن الكمية أو العدد الذي تخدع به نفسه بالأمل والاستفهام عن كمية محبتها فسحة الأجل واجتهادها في طلب العلم دون العمل، وأما المعنى المستلزم فهو الشاعر نفسه على انخداعها بالأمل، وقد مر الخلاف في تصنيف هذا النوع من الاستلزام في الكلام عن البيت المتقدم.
وقال طلائع بن رزّيك مخاطباً أحد أصدقائه:

"أنا أرى تقديم حاجة صاحبي * * * من دون حاجاتي أقل حقوقه" (164)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو إخبار الشاعر عن رأيه في أنّ أقل حقوق أصحابه عليه هو تقديم حاجته على حاجة نفسه، وأما المعنى المستلزم فهو الافتخار بقضاء حاجات أصحابه، وهناك معنى مستلزم آخر، وهو الالتزام تجاه الصديق بأن يقضي حاجته، بل يقدم حاجته على حاجة نفسه، وهذا المعنى مستلزم لرأي طلائع بن رزّيك المتقدم، ولا يحتاج إلى خرق أي من المبادئ الحوارية؛ فالاستلزام إذن من النوع المعمم. ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"علي الذي قد كان إن حضر الوعى * * * قليل احتفاءً بالقنا والقواضب" (165)

فالمعنى الحرفي الذي أخبر عنه طلائع بن رزّيك هو قلة اعتناء أمير المؤمنين عليه السلام بالسيوف والرمح في الحرب، وأما المعنى المستلزم فهو شدة شجاعته عليه السلام، وأخبار الشاعر عن لازم الشجاعة وهو قلة الاحتفاء بالسيوف والرمح، وهذا كناية عن الشجاعة؛ لأنه يعني قلة احتفائه بالقتل في الميدان وهو لازم بين الشجاعة، ولم ينتهك الشاعر في هذا التعبير أيّاً من مبادئ المحادثة؛ فالاستلزام هنا استلزام معمم. ومن الأبيات التي تتضمن استلزاماً معمماً قول طلائع بن رزّيك مخاطباً نور الدين زنكي:

"قد كتبنا إليك فأوضح بماذا عن الكتاب تجيب" (166)

فالاستفهام في البيت المتقدم استفهام حقيقي، وهو يعدّ "تلويحاً معمماً بأن المتكلم ليس لديه المعلومات التي يسأل عنها، وأنه فعلاً يريد تلك المعلومات" (167).

ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"خض غمار الموت في الـ (م) نقلة من دار الهوان" (168)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو حث طلائع بن رزّيك مخاطبه على أن يخوض غمار الموت من أجل الانتقال عن دار الهوان، والمعنى المستلزم هو حث المخاطب على أن يتحمل التعب والجهد من أجل العز والانتقال عن دار الهوان، والعلاقة بين خوض غمار الموت وبين تحمل التعب هي علاقة الأولوية.

ومن الاستلزام المعمم قوله أيضاً:

"لو بالثريا حل معتصم * * * منها لكان له الثرى وطناً" (169)

فالمعنى الحرفي للبيت المتقدم هو أنّ مصير الإنسان هو الدفن في الثرى وإن اعتصم بالنجوم، والمعنى المستلزم هو أنّ الموت لا خلاص منه مهما بنى الإنسان القلاع واعتصم بالجنود، إذ من المعلوم أنّ الإنسان لا يحصن نفسه بالنجوم بل بما هو أقل تحصيناً كالبيوت والقلاع وما شابه.

(163) الديوان: 122

(164) الديوان: 104

(165) الديوان: 54

(166) الديوان: 65

(167) نظرية التلويح الحوارية: 45

(168) الديوان: 162

(169) الديوان: 163

ومن الاستلزام المعمم قوله في القصيدة نفسها:

"وأرى الأئمة جار دهرهم * * * في فعله بهم فكيف أنا" (170)

فالأئمة عليهم السلام قد لاقوا من الأذى الدنيوي ما لاقوا وهم أقرب الناس إلى الله تعالى، فمن طريق أولى ألا ينتظر المؤمن العادي أن تصفو له الدنيا دون هم وغم.

ومن أمثلة الاستلزام المعمم الأفعال الإخبارية التي تضمنها الديوان؛ إذ "يُعدّ التصريح بخبر ما تلويحاً معمماً باعتقاد المُتكلِّم بصدق ذلك الخبر" (171).

الاستلزام السلمي (المدرج):

يمثل هذا الاستلزام "شعبة محدودة من التلويح المعمم، فهو يمثل تفسيراً محدوداً للقيمة الدلالية عن طريق تحليل اللزوم، وباستعمال ألفاظ معينة تمثل قيماً مختلفة على سلم مدرج" (172)، وعرفه جورج يول بأنه "معنى إضافي نافٍ لأية قيمة أعلى من القيمة الملفوظة في التدرج، مثلاً: في قولي: (بعض الأطفال) فإنني أخلق تضميناً أي استلزاماً مفاده: إن ما أقوله لا ينطبق على كل الأولاد" (173)، ويتوصل المُخاطَب إلى نفي الدرجة الأعلى (كل) من طريق استدلال تداولي هو: بما أن المُتكلِّم كان يستطيع التعبير بالعبارة الأقوى (كل) ولم يعبر بها؛ فالعبارة الأقوى غير صادقة؛ لأنها لو كانت صادقة لكان عدم ذكرها من قبل المُتكلِّم إخلالاً بالمبدأ الأول من مبادئ قاعدة الكم، وهو ينافي ما يظهر من المُتكلِّم من التزامه بقواعد المحادثة (174).

ومن أمثلة الاستلزام السلمي قول طلائع بن رزّيك:

"إن بعض الأسطول نال من الإفرنج ما لا يناله التأميل" (175)

فالمعنى الحرفي الذي يدل عليه البيت المتقدم هو انتصار بعض الأسطول المصري على الإفرنج، وأما المعنى المستلزم بالاستلزام السلمي هو عدم مشاركة جميع الأسطول في الحرب، "فالتعبير (بعض) يوحي بقوة بمعنى (ليس كل)..."، وعلى الرغم من أن هذه العلاقة ما هي إلا إحياء فعليتي [تداولي] قابل للإلغاء، فإن حصولها مطرد وممكن التنبؤ به بدرجة عالية، بحيث وهم المنظرون معتقدين أنها علاقة دلالية" (176).

ومن الاستلزام السلمي قوله أيضاً:

"إن ظني والظن مثل سهام الرمي منها المخطي ومنها المصيب

إن هذا لأن غدت ساحة القدس وما للإسلام فيها نصيب" (177)

فالظن هنا يستلزم عدم العلم، ولاسيما مع تصريحه بأن الظنون قد تخطئ وقد تصيب، بل ربما ترتفع الدلالة إلى مستوى المعنى الصريح إن لاحظنا مجموع البيت.

ومن الاستلزام السلمي قوله أيضاً:

"لا تكثرن عذلي فبعض اللوم يذهب في الرياح" (178)

(170) الديوان: 163

(171) نظرية التلويح الحواري: 45

(172) نظرية التلويح الحواري: 324

(173) التداولية، جورج يول: 196-197

(174) ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة: 41-42

(175) الديوان: 129

(176) نظرية التلويح الحواري: 63

(177) الديوان: 63

(178) الديوان: 70

والكلام في هذا البيت يمكن أن يكون مطابقاً لما مر من الكلام في البيت المتقدم، ويمكن أن يكون ذكر (بعض اللوم) مع إمكان ذكر الكل تغليباً لقاعدة الكيف على قاعدة الكم، ففي بعض الحالات يكون "تقديم المزيد من المعلومات سيفضي إلى قول شيء ما يخالف قاعدة الكيف: (لا تقل ما تفترق الحجة الكافية عليه)" (179).

ويلحظ في بعض الحالات أن ذكر الأدنى لا يستلزم نفي الأعلى، بل بالعكس يراد أن الأعلى يثبت له الحكم بطريق أولى، ومن ذلك قول طلائع بن رزّيك:

"فلدينا من العساكر ما ضا (م) ق بأدناهم الفضاء الفسيح" (180)

ومن هنا يظهر أن "الاستلزام الحواري لا يمكن أن يقن ويضبط، على اعتبار أن الكلام يتغير بتغير السياق، ويرتبط بلحظة الخطاب" (181).

المبحث الثالث: الاستلزام المخصص (الاستلزام الناتج عن خرق إحدى القواعد):

عرّف الاستلزام المخصص بأنه "معنى إضافي غير مذكور يعتمد على معرفة خاصة أو محلية" (182)، والاستدلال على قصد المتكلم في هذا النوع من الاستلزام أكثر تعقيداً (183)، والاستلزام المخصص هو أكثر الاستلزمات شيوعاً (184)، بل يظهر من عبارات العديد من الباحثين الذين بينوا كيفية حدوث الاستلزام الحواري أنهم إنما كانوا يتحدثون عن هذا القسم فقط (185)، ويشترط في تحقق هذا النوع من الاستلزام أن "يتم خرق إحدى القواعد الأربع، مع احترام مبدأ التعاون" (186)، إذ إن "قيمة المبدأ التعاوني لا تكمن في محاولة اتباعه والتقيّد به، بل فيما يشي به انتهاكه وتجاوزه عن قصد أو غير قصد من غايات بلاغية أو شعرية أو سياسية أو ترويجية" (187)، وأطلق غرايس على هذا الخرق مصطلح (المغزى الحواري) (188)، ف "إذا انتهك المتكلم مبدأ من مبادئ الحوار أدرك المخاطب اليقظ ذلك، وسعى إلى الوصول إلى هدف المتكلم من هذا الانتهاك" (189).

خرق قاعدة الكم/ تحصيل الحاصل:

قال طلائع بن رزّيك:

"أقسمت بالجدود منا إنه قسم * * * وبالمودة منكم إنها رحم" (190)

إن كان الضمير (الهاء) في قوله: (إنه قسم) عائداً على (أقسمت) فهو من باب تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل -كما يرى غرايس- ينتهك المبدأ الأول من مبادئ الكم (اجعل مساهمتك تتضمن أخباراً كافية)، فأمثلة تحصيل الحاصل مثل (الحرب هي الحرب) وما شابهها "تفتقر كلياً إلى قيمة الإبلاغ، وتبعا لذلك لا يسعنا في هذا المستوى إلا تجاوز القاعدة الأولى للكم مهما كان سياق المحادثة. لهذه الأقوال بطبيعة الحال قيمة إبلاغية في مستوى ما وقع استلزامه، ويرتبط تحديد المخاطب لمحتواها الإبلاغي بقدرته على تفسير سبب اختيار القائل لهذا التحصيل للحاصل البادي للعيان والمخصوص" (191). كما يمكن أن يقال: إن تحصيل الحاصل ينتهك المبدأ الثاني من مبادئ الكم؛ إذ هو إخبار بأمر معلوم عند المخاطب.

(179) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاقات: 619/2

(180) الديوان: 65

(181) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 130

(182) التداوليّة، جورج يول: 193

(183) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 437

(184) ينظر: التداوليّة، جورج يول: 75

(185) ينظر: التداوليّة، جواد ختام: 103 آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 35، التداوليّة عند العلماء العرب: 34، التداوليّة، د. عيد بليغ: 171

(186) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري: 27

(187) تبسيط التداوليّة: 46

(188) ينظر: الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب: 56

(189) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 36

(190) الديوان: 133

(191) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاقات: 628/2

والمعنى الأقرب لوصف القسم بأنه قسم هو تعظيم أمر القسم ووجوب الوفاء به إن كان القسم التزامياً والتأكد من الخبر المقسم عليه إن كان القسم إخبارياً. وفي هذا المثال وأشباهه يفترق معيار غرايس عن معيار ليفنسون في التمييز بين الاستلزام المعمم والمخصص، فعلى المعيار الغرايسي يكون الاستلزام في هذا البيت من الاستلزام المعمم؛ لأن الاستلزام لا يحتاج إلى سياق خاص، وأمّا على معيار ليفنسون فالاستلزام هنا هو من النوع المخصص؛ لأنه ينتهك أحد قواعد التحاور وهو المبدأ الأول من قاعدة الكم.

خرق قاعدة الكم/ الإخبار بما هو معلوم للمخاطب:

قال طلائع بن رزّيك:

"صبراً أمير المؤمنين(م) ن فأنت ذو الدرج الرفيعة"(192)

في هذا البيت يخاطب طلائع بن رزّيك أمير المؤمنين (عليه السلام) مواسياً إياه على ما جرى عليه من الظلم، ويلحظ هنا أنّه يقول: " فأنت ذو الدرج الرفيعة"، وهذه المعلومة لا تضيف شيئاً للمخاطب ولا لغيره، إذ من المعلوم يقيناً أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) هو صاحب الدرجات الرفيعة؛ فالإخبار بهذا الخبر يُعدّ خرقاً للقاعدة الأولى من قواعد كم الخبر، وهي عدم الإخبار بما يكون معلوماً للمخاطب، وقد لجأ الشاعر إلى هذا الخرق رعاية للمعنى الذي أراده من البيت وهو المواساة، إذ علو مقام أمير المؤمنين (عليه السلام) عند الله (عليه السلام) يستلزم أنه لا يضرّه إن قدم الناس غيره عليه.

خرق قاعدة الكم/ توكيد ما هو معلوم للمخاطب:

قال طلائع بن رزّيك:

"قسماً ما وقاه بالنفس لما * * * بات في الفراش منه غير علي"(193)

يلحظ هنا أنّ الشاعر قد أخبر في هذا البيت، بوقاية أمير المؤمنين (عليه السلام) رسول الله -صلى الله عليه وآله- ليلة الهجرة، وعدم قيام غيره (عليه السلام) بهذا الفعل، وأكد هذا الخبر بالقسم، وهذا الخبر معلوم للمخاطب، فالإخبار به ينتهك القاعدة الثانية من قواعد مبدأ كم الخبر، والتوكيد زاد من هذا الانتهاك، "فلقد استلزم بانتهاكه قاعدة كم الخبر بالإخبار عما هو معلوم للمخاطب مقصداً جديداً"(194)، وهو هنا تقرير أفضلية أمير المؤمنين (عليه السلام) على غيره.

خرق قاعدة الكيف أو النوع/ المبالغة(الإفراط):

ذكر غرايس أنّ المبالغة من الصور التي ينتهك بها المتكلم القاعدة الأولى من قواعد الكيف(195)، وأمّا حقيقتها فهي كما ذكرها علماء البلاغة: "أنّ تثبت للشيء وصفاً من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره، أمّا على جهة الإمكان، أو التعذر، أو الاستحالة"(196)، وعرفت كذلك بأنها "أن يكون للشيء صفة ثابتة فتزيد في التعريف بمقدار شدّته أو ضعفه، فيدعى له من الزيادة في تلك الصفة ما يستبعد عند السماع، أو يحيل عقله ثبوتة"(197)، وقد استعمل الشعراء أسلوب المبالغة قديماً وحديثاً، وقد اختلف الأدباء العرب في حسن استعمال هذا الأسلوب، فـ "منهم من يؤثّر، ويقول بتفضيلها، ويراهم الغاية القصوى في الجودة، وذلك مشهور من مذهب نابغة بني ذبيان... ومنهم من يعيبها وينكرها، ويراهم عيباً وهجنة في الكلام"(198). ومن المبالغة قول طلائع بن رزّيك:

"أحنّ إلى أخلاقكم وأعدكم * * * بلا مريم من جملة الأهل لا الصحب"(199)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو عدّ طلائع بن رزّيك المخاطبين في عداد الأهل، ونفي عدهم من الأصحاب، وأمّا المعنى الحواريّ المستلزم فهو إخبار الشاعر عن شدة العلاقة بينه وبين المخاطبين، وقد توصل الشاعر إلى هذا الإخبار من طريق خرق القاعدة الأولى من

(192) الديوان: 94

(193) الديوان: 171

(194) النّدّاوليّة بين النظرية والتطبيق: 272

(195) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاات: 629/2

(196) الطراز، العلوي: 63/3

(197) البرهان، الزركشي: 51/3-52، الموسوعة القرآنية: 153/3

(198) العمدة، ابن رشيق: 53/2

(199) الديوان: 61

قواعد الكيف (قاعدة صدق الخبر) إذ من المعلوم يقيناً أنّ المُخاطَبين في الحقيقة ليسوا من أهل الشَّاعِر، فهو لا يعدّهم هكذا على نحو الحقيقة، فإنّ أخبار الشَّاعِر بهذا الخبر يستدعي من المُخاطَب أن يقوم بتأويله، والتأويل المناسب للخبر هو الإخبار عن شدة تعلقه بهم من طريق الإخبار المبالغ فيه الذي تقدم، والكلام كلّ ينطبق على قوله مخاطباً أسامة بن مُنقذ أيضاً:

"وكنتم لنا دون الأقارب أسرة * * * ونحن لكم من دون رهطكم رهط" (200)

ومن المبالغة قوله أيضاً:

"أسر ابنه وتوزعت أمواله * * * حتّى لقد بلغت بلاد الصين" (201)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو إخبار طلائع بن رزّيك بأسر ابن عباس الصنهاجي وسلب أمواله، وبلوغ ما سلب من أمواله بلاد الصين، وأمّا المعنى المستلزم فهو الشماتة بمصيره من طريق الإخبار بأنّ أمواله قد اقتسمها الأعداء ووصلت إلى أماكن بعيدة، وقد توصل الشَّاعِر إلى هذا المعنى من طريق إخبار يخرق القاعدة الأولى من قواعد الكيف (قاعدة صدق القضية)، فجاء بخبر فيه مبالغة: (وصلت بلاد الصين)، ومراده من هذا الخبر تأكيد الإخبار عن اقتسام الأعداء أمواله.

ومن الإفراط قول طلائع بن رزّيك أيضاً:

"مهفهم القدّ أخشى من لطافته * * * أن يخجل الغصن منه حين يشهده" (202)

المعنى الحرفي للبيت المتقدم هو خشية الشَّاعِر من خجل الغصن من قدّ المحبوبة، وأمّا المعنى المستلزم فهو تأكيد جمال قدّ المحبوبة وشدة لطافته، وقد توصل إلى هذا الإخبار من طريق خرق القاعدة الأولى من قواعد الكيف (قاعدة صدق القضية)، إذ أخبر بخبر لا يمكن حمله على الحقيقة، مما يجعل المُخاطَب مضطراً إلى التأويل. ومن المبالغة قوله مفتخراً:

"أولاد رزّيك لا فخر كفخركم * * * حازوا المفاخر في الدنيا وهم نطف" (203)

فالمعنى الحرفي هو حيازة آل رزّيك المفاخر وهم نطف في ظهور آبائهم، وهذا المعنى مبالغ فيه، فهو مخالف للقاعدة الأولى من قواعد الكيف، والمعنى المستلزم هو فخر طلائع بن رزّيك بقومه وبعلو مكانتهم. ومن المبالغة قوله أيضاً:

"يا جامد الدمع أقصر عن ملامة من * * * لو دمع عينيه جاد الأرض ما نرفا" (204)

وقوله أيضاً:

"وإن جوهر سيفي لو قربت به * * * جواهر الحلي صار الحلي كالعطل
ترفعت همتي حتّى وطيت على * * * كواكب الجوّ بالمهـرية النذل
فما المجرة في أفق السماء سوى * * * محجة دسستها بالخيـل والإبل

ومن المبالغة قوله أيضاً:

"ولا الأهـلة مع مر الشهور سوى * * * آثار خـيلي من حاف ومنتـل" (205)

وقوله أيضاً:

"ليست دموعاً من الأجفان سائلة * * * لكنّها أنفـس ذابت بهم أسـفا" (206)

(200) الديوان: 165

(201) الديوان: 165

(202) الديوان: 73

(203) الديوان: 102

(204) الديوان: 96

(205) الديوان: 116

(206) الديوان: 95

ومن المبالغة قوله أيضاً:

"ما علم النوح الحمام * * * سوى والقلب الحنيناً" (207)

ومن المبالغة قوله أيضاً:

"لو أن ركبا في الفلاة تحيروا * * * لسروا بضوء من هلال جبينه" (208)

خرق قاعدة الكيف أو النوع/التهكم:

عرف التهكم بأنه "إخراج الكلام عن مقتضاه استهزاء بالمخاطب أو بالخبر" (209)، أو هو "تأكيد الشيء بما يشبهه ضده" (210) وهو من الحالات التي يخرق المتكلم بها القاعدة الأولى من قواعد الكيف (211)، ومنه قول طلائع بن رزيك:

"وصاهم بولاية فكأنما * * * وصاهم بخلافه وقتاله" (212)

المعنى الخرفي للبيت المتقدم هو تشبيه الشاعر وصية رسول الله - صلى الله عليه وآله - الناس بولاية أمير المؤمنين عليه السلام بالصيغة بخلافه وقتاله عليه السلام، أما المعنى المستلزم فهو ذم أعداء أمير المؤمنين عليه السلام وبيان عصيانهم رسول الله صلى الله عليه وآله الذي وصاهم بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، فخالفوه وقتلوه، وبهذا فقد خرق الشاعر المبدأ الأول من مبادئ الكيف، إذ شبه أمرين لا وجه للشبه بينهما، بل هما متنافرتان أشد التنافر، ومراده من عقد هذا التشبيه هو التهكم على أعداء أهل البيت عليهم السلام الذين بذلوا قصارى جهودهم في محاربتهم، وكأن رسول الله - صلى الله عليه وآله - قد أوصى بعداوتهم بدلا من ولايتهم.

ومن التهكم كذلك قول طلائع بن رزيك:

"وغدا ينازعهم يزيد كأنما * * * ورث الخلافة عن أبي سفيان" (213)

ويلحظ هنا أن الشاعر قد خرق المبدأ الأول من مبادئ الكيف، إذ أخبر بما هو معلوم البطلان، فلم يزعم أحد أن أبا سفيان كان مؤهلاً للخلافة حتى يرثها منه يزيد، ومراد الشاعر من هذا الخرق الواضح لهذه القاعدة أن يتهكم على يزيد وادعائه استحقاق الخلافة.

خرق قاعدة الكيف أو النوع/الاستعارة:

عرفت الاستعارة بأنها "ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح ذكر المشبه من البين، نحو لقيت أسداً يعني رجلاً شجاعاً" (214)، وربط ابن جني بين الاستعارة والمبالغة، فيرى أن "الاستعارة لا تكون إلا للمبالغة، وإلا فهي حقيقة" (215)، فعلى هذا الرأي تكون إحدى مصاديق المبالغة، ومن الجدير بالذكر أن الاستعارة في المفهوم البلاغي العربي هي "مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد أن الاطلاق بسبب المشابهة" (216)، ولكن الملاحظ أن الذي يخرق المبدأ الأول من مبادئ الكيف هو التعبير المجازي بصورة عامة، وليس الاستعارة بالخصوص، فربما كان يجب على المترجمين استعمال مصطلح (المجاز) بدلاً من (الاستعارة) في كثير من الموارد ومنها المورد محل البحث، ليشمل المجاز المرسل أيضاً. ومن الاستعمال الاستعاري قول طلائع بن رزيك:

"هي البدر لكن الثريا لها قرط * * * ومن أنجم الجوزاء في نحرها سمط" (217)

(207) الديوان: 153

(208) الديوان: 162

(209) التسهيل لعلوم التنزيل: 25/1

(210) التحرير والتنوير: 308/15

(211) ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاقات: 628/2

(212) الديوان: 127

(213) الديوان: 145

(214) التوقيف على مهمات التعاريف: 48

(215) العمدة، ابن رشيق: 270/1

(216) مختصر المعاني: 221

(217) الديوان: 84

يلحظ هنا أن المعنى الخرفي للبيت المتقدم هو وصف المرأة بأنها البدر، والإخبار بهذا المعنى الخرفي خرق واضح لقاعدة صدق الخبر؛ إذ من غير المعقول أن يكون الإنسان بديراً بمعنى الكويكب المعروف، وبإزاء هذا الخرق مع التزام المتكلم بمبدأ التعاون على المخاطب أن يقوم بتأويل الكلام، بـ "أن المرسل أراد أن يصف جمال محبوبته طبقاً لما تقتضيه آلية الاستعارة من وجود قرائن بين طرفيها (القمر والمحسوب)" (218). وهناك الكثير من أمثلة التعبير الاستعاري في شعر طلائع بن رزنيك منها:

"من رأى قبلي يا ريم الفلا * * * أسداً يقنصه لحظ رشا" (219)

"شربت وداهم نهلاً وعلاً * * * وها أنا وارد ورد الظماء" (220)

"سدت عن الذئب الطلس سمعي * * * عشية إذ تعادت في العواء" (221)

"ألا إنني أمسكت أغصان دوحة * * * أتت بأفانين الثمار الأطياب" (222)

"إذ لم تكن خلي انبرت في نصرهم * * * ركضا فخيّل الدمع أمست ركضا" (223)

"يا عروة سلم المستمسكون بها * * * ومسلماً بالولا فيكم يمهد" (224)

"إن أمسك الغيث فانظر ما تجيء به * * * أنواؤنا فهي مهما شئتها ديم" (225)

"وما خلت أن القلب يصبح للبكا * * * قليلاً ولا أن العيون عيون" (226)

"حللت خيس العز من وداده * * * والليث لا يفارق العرينا" (227)

وأما خرق المبدأ الثاني للكيف، أي (المنع من الإخبار دون إمكان إقامة دليل)، فالأمثلة عليه كما يقول غرايس: "قد لا نجدها بسهولة" (228)، وربما تكون الأفعال التعبيرية (البوحيات) من مصاديق هذا الانتهاك، فالمُتَكَلِّم إنما يخبر عن شعوره الداخلي الذي يصعب إثباته غالباً، كقول طلائع بن رزنيك:

"تحملت من عبء الصباية ضعف ما * * * تحمل قيس في الهوى وجميل" (229)

فالشاعر في البيت المتقدم قد عبر عن الحالة الشعورية التي يحس بها، ولا دليل عنده على إثبات هذه الحالة، وهو يُعَدُّ انتهاكاً بيئاً للمبدأ الثاني لقاعدة الكيف، وهذا الانتهاك مما لا بد منه؛ إذ الحالات الشعورية يصعب على المُتَكَلِّم، بل ربما يتعذر عليه إقامة البرهان على صحتها، ولكن التساؤل الذي يستحق طرحه هنا هو ما الاستلزام الحواري الذي نتج عن هذا الانتهاك؟ وهذا السؤال ربما يقودنا إلى تساؤل آخر وهو هل المبدأ الثاني من مبادئ الكيف يشمل حتى الحالات التي لا يمكن عادة إقامة الدليل عليها كما في التعبيرات؟ ربما علينا إعادة النظر في قواعد المحادثة التي ذكرها غرايس وتنقيحها.

على أن البيت المتقدم ينتهك المبدأ الأول من مبادئ الكيف أيضاً؛ إذ هو مصادق واضح من مصاديق المبالغة، وقد تقدم الكلام عنها. وربما يكون من أمثلة هذا الخرق في غير التعبيرات قول طلائع بن رزنيك مادحاً أهل البيت عليهم السلام:

(218) استراتيجيات الخطاب: 440

(219) الديوان: 81

(220) الديوان: 51

(221) الديوان: 52

(222) الديوان: 53

(223) الديوان: 83

(224) الديوان: 74

(225) الديوان: 234

(226) الديوان: 160

(227) الديوان: 154

(228) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاعات: 629/2

(229) الديوان: 112

"غنوا عن دليل في العلا لهم وهل * * * يقام على ضوء النهار دليل" (230)

ولكن من يتأمل البيت المذكور يجد أنَّ الشَّاعِر قد تعمد عدم ذكر الدليل على قوله، بل ادَّعى عدم الحاجة إلى إقامة دليل؛ لأنَّ فضلهم عليهم السلام أوضح من أنَّ يستدل عليه بدليل، وهذا فيه بعض الاختلاف عن المبدأ الغرايسي المتقدم، إذ هو يمنع من الإخبار عما لا يمكن إقامة الدليل عليه، لا أنَّه يمنع من الإخبار دون دليل أو القول بأنَّ القضية التي يتحدث عنها المُتَكَلِّم لا تحتاج إلى دليل، والقضية التي جعلها طَّلَاع بن رُزَيْك غير محتاجة إلى دليل يمكنه إقامة الدليل عليها، بل إنَّه "صنف كتاباً سمَّاه (الاعتماد في الرد على أهل العناد)، جمع له الفقهاء وناظرهم عليه، وهو يتضمن إمامة [الإمام] علي بن أبي طالب [عليه السلام]" (231).

خرق قَاعِدَة الملاءمة:

قال طَّلَاع بن رُزَيْك:

"وقلت وقد عاينت أهواء دينهم * * * مفرقة معدومة البركات

(إذا لم يكن فيكن ظلٌّ ولا جنى * * * فباعدكن الله من شجرات)" (232)

فالمعنى الحرفي للبيت الأخير الذي ضمنه الشَّاعِر قصيدته هو الدعاء بأن يبعد الله الشجرات عنه، وأمَّا المعنى المستلزم فهو الدعاء بأن يبعد الله عنه سبل أهل الضلال، وقد عبر الشَّاعِر عن المعنى بتضمين شعره بيتاً "لحعيصة البكائي، قال وحيف عليه في خرص نخله:

إذا كان هذا الخرص فيكن دائماً * * * فأؤكد بما ملكت من نخلات!

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى * * * فأبعدكن الله من شجرات!

وروي:

وأخبت طلع طلعتن لأهله * * * فأبعدكن الله من شجرات" (233)

ويلحظ هنا الشَّاعِر قد عبر عن مراده من طريق تضمين قصيدته بيتاً قد قيل في سياق يختلف عن السياق الذي قال فيه قصيدته، وهذا خرق لقاعدة الملاءمة.

خرق قَاعِدَة الأسلوب البياني:

ويتميز الاستلزام الناتج من هذا الخرق بكونه لصيقاً بالألفاظ، بخلاف بقية أشكال الاستلزام الحواري التي تمتاز بكونها غير لصيقة بالألفاظ، وبالتالي فهي غير قابلة للفصل بتغيير الألفاظ (234)، بل من يتأمل في هذا الاستلزام سيجده ناتجاً من الألفاظ ومن السياق الداخلي للكلام؛ فهو أقرب إلى الاستلزام الوضعي الذي مر ذكره، وبالتالي فهو أقرب إلى علم الدلالة منه إلى التداوليّة، وذكر غرايس أنَّ هذه الطريقة "غير دائرية (مثل المقولات السابقة) على ما قيل، بل إنها تتصل بالكيفية التي ينبغي بها قول ما قيل" (235). ويعلق ليتش على هذا التصريح من غرايس بقوله: "ويمكن أن نتخذ هذا التصريح منه على أنَّ قاعدة الأسلوب البياني لا تنتمي إلى مبدأ التعاون - وإن لا تمت بصلة إلى الخطابة التفاعلية بين الأشخاص، وإنَّما تنتمي إلى خطابة النص (المكتوب)" (236).

ومن الجدير بالذكر أنَّ الشَّاعِر العربي قد يلجأ إلى خرق قاعدة الأسلوب البياني في بعض الحالات لا لأجل إيصال معنى مستلزم، بل لمجرد إقامة الوزن أو القافية؛ فالشعر العربي "قول موزون مقفى يدل على معنى" (237)، فتطبيق هذه النظريّة على الشعر العربي ربّما يكشف عن بعض المواضع التي تحتاج إلى تعديل، لتناسب واقع الشعر العربي؛ وكذلك العديد من النظريات التي ادَّعى كونها عالمية إنَّما بنيت على

(230) الديوان: 112

(231) الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: 85/4

(232) الديوان: 68

(233) سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي: 834/1

(234) ينظر: نظرية التلويع الحواري: 40

(235) المنطق والمحادثة، غرايس، إطلاعات: 620/2

(236) مبادئ التداوليّة: 133

(237) نقد الشعر: 3

نظام اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات الغربية ولا تراعي أنظمة اللغات جميعها، فتصطدم عند تطبيقها بمعطيات غير المعطيات التي بنيت عليها في لغتها الأم.

ومن أشكال هذا الخرق قول الشاعر طلائع بن رزّيك مخاطباً أسامة بن مُنقذ:

"بأبي شخصك الذي لا يغيب * * * عن عياني وهو البعيد القريب" (238)

يلحظ هنا أنّ الشاعر قد وصف المُخاطَب بصفتين متضادتين وهي القريب والبعيد، وهذا الوصف المتهاافت في الظاهر يحمل المُخاطَب على تأويل الكلام للوصول إلى مراد المُتكلّم، ويظهر أنّ الشاعر أراد وصف مخاطبه بأنّه بعيد عن جسمه وقريب من روحه.

خرق قاعدة الأسلوب البياني/ الغموض والغربة:

قال طلائع بن رزّيك:

"لم يخف فضل (الأرمد العينين) في * * * غمراته عن له عينا" (239)

يلحظ هنا أنّ الشاعر في مدحه لأمر المؤمنين عليه السلام في هذا البيت لم يذكر اسمه الشريف ولم يذكر لقباً من ألقابه المشهورة عليه السلام، بل وصفه بأنه أرمد العينين! وهذا يُعدّ خرقاً لمبدأ الأسلوب البياني، والشاعر في ذكر هذه الصفة الغريبة أراد أن يشير إلى فتح خبير، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله: "لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله... فقال ادعوا لي علياً فأُتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه" (240)، فالشاعر بذكره الصفة الغريبة (رمد العينين) قد أشار إلى هذه الحادثة التي فيها كبير فضل لأمر المؤمنين عليه السلام.

خرق قاعدة الأسلوب البياني/ الإلباس القصدي:

يُعدّ الإلباس القصدي من مظاهر خرق قاعدة الأسلوب البياني (241)، بخلاف الإلباس غير المقصود الذي ينم عن ضعف القدرة التعبيرية لدى المُتكلّم، ويتحقق الإلباس القصدي "حينما تحتل العبارة معنيين أو أكثر دون أن توجد قرينة تمنع من ذلك" (242)، ومن ذلك قول طلائع بن رزّيك مخاطباً أسامة بن مُنقذ:

"وردت إلينا منك مجد الدين * * * بيضاء تخطر في الثياب الجون" (243)

استعمل الشاعر هنا لفظة (الجون)، وهي مشتركة بين الأبيض والأسود، ولا قرينة في المعنى الحرفي للبيت المتقدم على ترجيح أي من المعنيين المتضادين، ولا يمكن معرفة مقصود الشاعر إلا بعد الوصول إلى المعنى المستلزم من التعبير المجازي الذي يتضمنه البيت المتقدم، لم يرد الشاعر من كلمة (بيضاء) امرأة بيضاء، ولا من كلمة (ثياب) معناها المعروف، بل أراد من كلمة بيضاء (قصيدة عصماء) عبر عنها بتعبير مجازي (بيضاء)، فالثياب التي تلبسها القصيدة هي ثياب الكتابة بالحر؛ إذن فالمعنى المقصود من كلمة (جون) هو الأسود.

خرق قاعدة الأسلوب البياني/ خرق الانتظام اللغوي:

وهذا الخرق هو الذي بحثه علماء البلاغة تحت عنوان (تقديم ما حقه التأخير)، إذ ترتب عناصر الجملة في اللسان العربي هو الأصل، وقد يخالف هذا الأصل للحاجة الشعرية أو لمراعاة السجع، وقد يخالف هذا الأصل لدواعي بلاغية فكرية أو جمالية... وهذا ما يعتني به علماء البلاغة في بياناتهم التفصيلية (244)، وقد ذكروا أنّ هذا التقديم قد يكون "لإفادة الحصر، وقد يكون للاهتمام والعناية بشأنه" (245)، ومن مصاديق تقديم ما حقه التأخير تقديم المبتدأ على الخبر، ومنه قول طلائع بن رزّيك:

(238) الديوان: 61

(239) الديوان: 144

(240) صحيح مسلم: 979، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه، ح: 2404.

(241) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 442

(242) محاضرات في فلسفة اللغة: 29

(243) الديوان: 164

(244) البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة: 360

(245) مصباح الهداية في إثبات الولاية: 170

"أشهى من المحيا الممات إذا * * * ذكرت مصرعهم واعتراني حزني" (246)

ومن أشكال التقديم والتأخير تقديم (ممزقاً) على الفاعل في قول طلائع بن رزّيك:

دعوت بجاههم في كل بلوى * * * فعاد ممزقاً ثوبُ البلاء" (247)

ومن أشكال التقديم تقديم متعلقات المفعول به، كقول طلائع بن رزّيك:

"من الأحباب قريني ولائي * * * ومن أعداي برائي" (248)

ومن أشكال خرق الانتظام اللغوي الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى، كقول طلائع بن رزّيك:

"تلق الأئمة شافعين ولا تجد * * * إلّا لدينا سنةً وكتاباً" (249)

المبحث الرابع: بعض المبادئ المكملّة لمبدأ التعاون:

مبدأ التأدب:

وجهت عدة اعتراضات على مبدأ التعاون الذي اقترحه غرايس، وهذه الاعتراضات "بلغت النهاية في الكثرة" (250) على حد تعبير الدكتور طه عبد الرحمن، وأبرز الاعتراضات التي وجهت إلى مبدأ التعاون كونه موجهاً "لخدمة الجانب التبليغي من الخطاب، لكنّه يغض الطرف عن الجانب التهذيبي" (251)، في حين "أنّ الخطاب نظام أو بنية تفاعليّة تتبني على نوعين من المبادئ: نوع تبليغي وآخر تهذيبي، وأنّ هذه المبادئ تتفاضل فيما بينها تبعاً للغاية والوظيفة المتوخاة من الخطاب" (252)، ومن هذا المنطلق ظهرت مبادئ سائدة لمبدأ التعاون ومكملة له، ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ التأدب على يد (روبين لاكوف)، وهو مبني على قاعدتين أساسيتين هما:

1/ قاعدة الوضوح: كن واضحاً.

2/ قاعدة التأدب: كن مؤدباً.

وعلى الرغم من أن قاعدة الوضوح تنهل من مبدأ التعاون الغرايسيّ إلا أنّ لاكوف تؤكد على أنّه "يستبطن في جوهره ما يدل على التأدب؛ إذ إنّ انخراط الأفراد في التفاعلات الكلامية يحتم على المتحاورين حمل خطابهم نحو خاتمتة الإيجابية، وهو ما يفرض عليهم التأدب بمجموعة من الآداب..." (253).

ويقضي مبدأ التأدب "بأن يلتزم المتكلم والمخاطب في تعاونهما في تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من جوانب التبليغ" (254)، وتتفرع من هذا المبدأ ثلاثة مبادئ فرعية، وهي (255):

1/ مبدأ التعفف: وهو ألا يفرض المتكلم نفسه على المخاطب.

ويظهر هذا المبدأ في حث طلائع بن رزّيك نور الدين زكي على مقاتلة الإفرنج في قوله:

"قلو أنّ نور الدين يجعل فعلنا فيهم مثالا

ويستير الأجناد جهراً كي ينازلهم نزالا

[ويفي] لنا ولأهل دولته بما قد كان قالا

لرأيت للإفرنج طراً في معاقلها اعتقالا

(246) الديوان: 147

(247) الديوان: 52

(248) الديوان: 51

(249) الديوان: 58

(250) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 239

(251) التداوليّة، جواد ختام: 105

(252) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 123

(253) التداوليّة، جواد ختام: 107

(254) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 240

(255) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 100

وإذا أبى إلا أطراحاً للنصيحة واعتزالاً

عدنا بتسليم الأمور لحكم خالقنا تعالى" (256)

صدر طلائع بن زُرَيْك هذه الأبيات بحرف العرض (لو) مستعملاً أسلوب العرض، وهو "طلب شيء في رفق ولين، ويستعمل فيه في الأغلب الحرفان: لو، وألاً" (257)، وإنما استعمل الشاعر هذا الأسلوب ليلتزم بهذه القاعدة من قواعد التأدب.

2/مبدأ التخيير: وهو ترك الخيار للمخاطب باتخاذ قراراته، مثاله قول طلائع بن زُرَيْك مخاطباً أسامة بن مُنقِذ:

"فإن تبعوا عنا ففي حفظ ربكم * * * وإن تقربوا منا ففي المنزل الرحب" (258)

3/مبدأ التودد: وهو إظهار الود للمخاطب، والتي توجب على المتكلم أن يعامل المخاطب معاملة النظير للنظير، ولا تفيد هذه المعاملة إلا إذا كان المتكلم أعلى مرتبة من المستمع أو في مرتبة مساوية له" (259)، فإن كان المتكلم أدنى مرتبة من المخاطب "فإن توسله بقاعدة التودد في خطابه ينبئ عن طلبه الحرية، مما يورث نتائج وخيمة على سير المحادثة" (260). ومن تطبيقات هذا المبدأ قول طلائع بن زُرَيْك:

"وإني على ما قد عهدتم محافظ * * * على الود منكم في بعاد وفي قرب" (261)

ومن الجدير بالذكر أن مراعاة مبدأ التأدب قد يؤدي إلى خرق بعض مبادئ المحادثة، إذ "إنتاج الخطاب وفق مقتضى قاعدتي التخيير والتودد هو خرق لقواعد مبدأ التعاون" (262)، ويمكن التمثيل لهذا بقول نبي الله يوسف عليه السلام الذي حدثنا عنه القرآن الكريم: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} (263). ذكر المفسرون أنه عليه السلام "لم يذكر اخراجه من الحب قبل ذلك لحضور إخوته عنده، وكان لا يريد ان يذكر ما يسوؤهم ذكره كراماً وفتوة بل أشار إلى ذلك بأحسن لفظ يمكن أن يشار به إليه من غير أن يتضمن طعناً فيهم وشائناً" (264)، وبمصطلحات التداولية: إنه عليه السلام ترك مراعاة قاعدة (كم الخبر) لأجل (مبدأ التأدب).

ومن الجدير بالذكر أن مبدأ التأدب لم يغيب عن تفكير غرايس، إذ قال في بحثه (المنطق والمحادثة): "هناك بالطبع أنواع لكافة القواعد الأخرى (جمالية، أخلاقية، اجتماعية)، مثل: (لتكن مؤدباً) التي يراعيها المشاركون عادة في تبادلاتهم الخطابية، والتي قد تولد معاني غير عرقية" (265)؛ وقد وصف الدكتور حميد الفتلي مرحلة إشارة غرايس لمبدأ التأدب بأنها "مرحلة تهميش مبدأ التأدب وجعله مبدأ ثانوياً لمبدأ التعاون" (266)، بل إن تصريح غرايس هذا لم يسلم من النقد هو الآخر، فقد أورد عليه الدكتور طه عبد الرحمن ثلاثة إیرادات:

1/ لم يفرد غرايس الجانب التأدبي بالذكر، بل ضم إليه الجانب الجمالي والجانب الاجتماعي.

2/ لم يفصل الكلام في الجانب التأدبي، ولم يبين كيف يمكن المباشرة في وضع القواعد التهذيبية ولا علاقتها بالجوانب التبليغية.

3/ لم يتفطن غرايس إلى أن الجانب التأدبي ربما يكون هو الأصل في خروج العبارات عن إفادة المعاني الحرفية (267).

وعلى الرغم من هذه الملحوظات إلا أنها لا تقلل من دراسة غرايس؛ فالعلوم في نمو مستمر، وكم ترك الأول للآخر، فقد ذهب الزمان الذي يقول فيه المصنفون عبارة: (وقد حققناه بما لا مزيد عليه)، على أن الإیراد الأول لا يرد على غرايس، بل الحق معه؛ إذ ليس مبدأ التأدب

(256) الديوان: 126

(257) التطبيق النحوي: 298

(258) الديوان: 61

(259) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 119

(260) استراتيجيات الخطاب: 102

(261) الديوان: 61

(262) استراتيجيات الخطاب: 102

(263) سورة يوسف: 100

(264) الميزان في تفسير القرآن: 11/247

(265) استراتيجيات الخطاب: 97

(266) مبدأ التأدب في عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر رضي الله عنه، أ. د. حميد عبد الحمزة الفتلي، مجلة المبين، س2، ع4، ص126

(267) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 243، وعنه التداولية، جواد ختام: 105

لوحده له دخل بمعنى المحادثة، بل هناك اعتبارات اجتماعية وجمالية وغيرها، وقد مرّ الكلام في أنّ الشاعر ربّما يخرق مبدأ الأسلوب البياني في بعض الحالات وهو غير قاصد لمعنى مستلزم، بل يريد إقامة الوزن أو القافية ليس غير، بل ربّما ينبغي لنا التفكير في الجوانب الاجتماعية والجمالية وغيرها وتأثيرها في المحادثات، وهذا ما قد ينتج تطويراً لنظرية غرايس، بل ربّما ستظهر نظريات تفسر ظاهرة الاستلزام الحواري أدق من نظرية غرايس، ولكن يبقى له شرف المحاولة، فمن يشترط الكمال في نظريته لن يطرح أية نظرية.

مبدأ التواجه واعتبار العمل:

طرح براون وليفنسون (مبدأ التواجه) في دراستهما المشتركة (الكليات في الاستعمال اللغوي: ظاهرة التأدب)، ويقصدان بالتواجه (مقابلة الوجه للوجه)، وهو المعنى اللغوي للفظّة المذكورة، ويمكن أن يصاغ هذا المبدأ بالصياغة الآتية: (لتصن وجه غيرك)، فالباحثان ينظران إلى المخاطبة على أنّها "المجال الذي يسعى فيه كل من المتكلم والمخاطب إلى حفظ ماء وجهه بحفظ ماء وجه مخاطبه" (268). تعد هذه النظرية -كما يرى الدكتور عبد الهادي ظافر الشهري- "من أهم النظريات التداولية أثراً حتّى اليوم" (269)، وقد بنيت على مفهومين أساسيين، الأوّل: مفهوم الوجه، والثاني: مفهوم التهديد (270)، أمّا الوجه: فهو مفهوم طرحه غوفمان (1974م) (271)، ويقصد به "الإحساس الفردي أو الصورة الشخصية العامة التي يحاول المتكلم نشرها في النسيج الاجتماعي المحيط به" (272)، وعرفه جورج يول بأنّه "صورة الذات العامة للشخص" (273)، وهو على قسمين:

- 1/ الوجه الدافع (السلبى): هو إرادة دفع الاعتراض، أي إرادة المرء أن لا يعترض غيره سبيل أفعاله (274)، وعرفه جورج يول بأنّه "الحاجة إلى الاستقلالية وعدم الانصياع لإملاءات الآخرين" (275).
- 2/ الوجه الجالب (الإيجابى): هو إرادة جلب الاعتراف، أي إرادة المرء أن يعترف الآخرون بحسن أفعاله (276)، أو هو "الصورة الإيجابية التي نسعى إلى إعطائها عن أنفسنا" (277).

ويتعرض الوجه بقسميه المتقدمين للتهديد، وهو تهديد مرتبط بالمسافة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب، ومرتبطة أيضاً بالمنزلة التي يحتلها المخاطب، وأخيراً بما تفرضه الثقافات (278)؛ ولذلك اقترح الباحثان خمس خطط للتخفيف من آثار التهديد، "يختار المتكلم منها ما يراه مناسباً لقوله ذي الصبغة التهديدية" (279)، وهي كالاتي:

- 1/ الامتناع من التهديد.
- 2/ التصريح بالتهديد من دون تخفيف.
- 3/ التصريح بالتهديد مع تعديل يحافظ على الوجه الدافع للمخاطب.
- 4/ التصريح بالتهديد مع تعديل يحافظ على الوجه الجالب للمخاطب.
- 5/ بالتهديد بطريق التعريض تاركاً المجال للمخاطب اختيار إحدى المعاني المحتملة للقول المهدّد (280).

(268) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 243

(269) استراتيجيات الخطاب: 103

(270) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 239

(271) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحلل الخطاب: 59

(272) التداولية، جواد ختام: 110

(273) التداولية، جورج يول: 189

(274) ينظر: استراتيجيات الخطاب: 103

(275) التداولية، جورج يول: 192

(276) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 239

(277) المصطلحات المفاتيح لتحلل الخطاب: 59

(278) التداولية، جواد ختام: 111

(279) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 244

(280) ينظر: التداولية، جواد ختام: 111-112

وعند دراسة شعر طلائع بن رزّيك نجد نماذج لكلا القسمين من الوجه:

1/ الوجه الدافع(السلبى): كان طلائع بن رزّيك في بعض الأبيات الشعرية يدفع بعض الانتقادات التي توجه إليه وإلى غيره، فمن دفعه الانتقاد عن نفسه قوله:

"وما شغفي بالمال أبغي بقاءه" * * * ولكن أريه حتفه بالمواهب"(281)

ففي هذا البيت يريد طلائع بن رزّيك أن يدفع عن نفسه ما قيل من شغفه بالأموال.

ومن دفعه الانتقاد عن غيره قوله مخاطباً أسامة بن مَنقِذ:

"وحاشاكم ما خنتم العهد مثله" * * * ولا لكم فيما جرى منه من ذنبٍ

ومن مثل ما قد نالكم من دنوه" * * * يحاذر أن تدنو الصحاح من الجرب"(282)

ويريد طلائع بن رزّيك هنا أن ينزه مخاطبه(أسامة بن مَنقِذ) عما قيل من اتهامه بتحريض عباس الصنهاجي على قتل الظافر الفاطمي(283).

2/ الوجه الجالب(الإيجابي): وكذلك كان طلائع بن رزّيك يريد جلب الشكر له ولمخاطبه، ولذلك كان كثيراً ما يفخر بنفسه ويطري مخاطبه، ومن أبياته التي يصرح فيها بطلب المثوبة على أقواله وأفعاله قوله مخاطباً أهل البيت عليهم السلام:

"أَمَلْ أُنِي بامتداحي لكم" * * * أَمْنَحُ حوراً في الجنان عينا"(284)

ومن ذلك قوله أيضاً مخاطباً إياهم عليهم السلام:

"سطور بأبيات من الذكر طرزت" * * * تبرهن عن أوصافكم وتبـيـنـ

أوقي بها مثواكم حاد ربعه" * * * حيا المزن عن لحظ العدى وأصون

وأرجو بها سترأ من النار عندما" * * * يقيني غداً قيد الشكوك يقـيـنـ

فجودوا عليـها بالتقبل منكم" * * * فودّي وإخلاصي بذاك ضـمـيـنـ"(285)

ومن أمثلة مدحه لغيره وتقديره له قوله مخاطباً أسامة بن مَنقِذ:

"علومك البحر غمراً ليس تنتزف" * * * أسماعنا لمعاني درها صدف"(286)

ومنه قوله في القصيدة نفسها:

"قرأينا فيك قد أضحى علانية" * * * والجند قد عرفوا منك الذي عرفوا"(287)

وهناك الكثير من الأمثلة لو ذكرت لطال الكلام. ومن الجدير بالذكر أن هناك مفهوماً آخر يشارك الوجه في عملية التفاعل الحواري،

وهو مفهوم (المعقولية)، ويقصد الباحثان بهذا المفهوم "الملكات الذهنية المخصوصة التي يشغلها المتحاورون أثناء التفاعل الكلامي"(288).

فإن التأدب والكياسة أو مبدأ التأدب الأقصى عند جيوفري ليتش:

وأطلق عليه الدكتور طه عبد الرحمن (مبدأ التأدب الأقصى واعتبار التقرب)(289)، حيث سعى (جيوفري ليتش) إلى "بناء نموذج للتداولية

العامة ذات منزع خطابي، تأخذ بعين الاعتبار كيفية استعمال اللغة في التواصل"(290)، بيّن ليتش أن حسن التخلق ليس مختصاً بالعلاقة بين

(281) الديوان: 53

(282) الديوان: 60

(283) وقد اتهم أسامة بن مَنقِذ بالتحريض على قتله. ينظر: الكامل في التاريخ: 9/212، وعنه: تاريخ الإسلام: 38/167، النجوم الزاهرة: 5/309

(284) الديوان: 155

(285) الديوان: 161

(286) الديوان: 100

(287) الديوان: 100

(288) التّداوليّة، جواد ختام: 111

(289) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 246

(290) التّداوليّة، جواد ختام: 114

المتخاطبين فقط بل تشمل العلاقة مع الآخر بشكل عام، والمراد من الآخر معنًى أوسع من مفهوم المخاطب، بل يشمل الطرف الثالث (المشار إليه بضمير الغائب)، مع ملاحظة أن معاملة الطرف الثالث ليست على حدٍ سواء، "والعامل الضابط هو ما إذا كان الطرف الثالث حاضراً أو غير حاضراً كمتفرج؛ والضابط الآخر ما إذا كان مستشعراً بأنه ينتمي إلى دائرة تأثير المتكلم أم المُخاطَب" (291)، ويرى ليتش أن ما يميز المُخاطَب هو كون حسن التصرف معه أهم من حسن التصرف مع الطرف الثالث (292)، إلا أن ما ذكره هنا ليس تاماً على إطلاقه؛ إذ قد يكون سوء التصرف مع الطرف الثالث المنتمي للمُخاطَب أعمق أثراً من سوء التصرف مع المُخاطَب نفسه.

صاغ ليتش نظريته أو مبدأه في صورتين: إيجابية وسلبية:

الصورة السلبية: قلل من الكلام غير المهدب.

الصورة الإيجابية: أكثر من الكلام المهدب (293).

وتفصيل المبدأ بهاتين الصورتين يكون بخمس قواعد، وكل قاعدة لها وجه إيجابي ووجه سلبي، وهي كما يأتي:

القاعدة الأولى: قاعدة اللباقة:

وهذه القاعدة كما يرى ليتش هي "القاعدة الرئيسة، أما القواعد الأخرى فقواعد متفرعة عنها" (294)، ولها جانبان:

1/ الجانب السلبي: التقليل من خسارة الآخرين.

2/ الجانب الإيجابي: الإكثار من ربح الآخرين.

القاعدة الثانية: قاعدة التواضع:

1/ الجانب السلبي: تقليل المتكلم إطرأ ذاته إلى الحد الأقصى.

2/ الجانب الإيجابي: إطرأ المُخاطَب إلى الحد الأقصى.

وهذه القاعدة بفرعها تظهر في قول طلائع بن رزّيك مخاطباً الفقيه الشاعر نصر بن عبد الرحمن:

"ولقد علمت بأنّ فضلك سابق * * * يعتد من جاره من مسبوقة

فلذا اقتصرت ولم أر الإمعان في * * * شأو امرئ أصبحت غير مطيقه" (295)

القاعدة الثالثة: قاعدة التعاطف:

1/ الجانب السلبي: تقليل المتكلم نفوره من المُخاطَب إلى الحد الأدنى.

2/ الجانب الإيجابي: رفع المتكلم تعاطفه مع المُخاطَب إلى الحد الأعلى.

ويمثل الجانب الأول قول طلائع بن رزّيك مخاطباً أسامة بن مُنقذ:

"هلاً بذلت لنا مقالاً * * * حين لم تبذل فعلاً

مع أنّنا نوليك صب (م) راء في المودة واحتمالاً" (296)

ويمثل الثاني شعر التعزية كقوله مخاطباً أسامة بن مُنقذ أيضاً:

"فاحتسب ما أصاب قومك مجد الدين واصبر فالحادثات ضروب

هكذا الدهر حكمه الجور والقصد وفيه المكروه والمحبوب

إن تخصصكم نوائب مازالت لكم دون من سواكم تنوب

(291) مبادئ التداولية: 173-174

(292) ينظر: المصدر نفسه: 175

(293) ينظر: اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 246، الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 121

(294) استراتيجيات الخطاب: 112

(295) الديوان: 105

(296) الديوان: 125

فكذلك القناة يُكسر يوم الروح منها صدر وتبقى كعوب" (297)

القاعدة الرابعة: قاعدة التقدير وقاعدة الاستحسان:

1/ الجانب السلبي: الإقلال من ذم الآخرين.

2/ الجانب الإيجابي: الإكثار من مدح الآخرين.

ويمثل الجانب الأول قوله مخاطباً أسامة بن مَنقذ:

"يا غائبين وقد أضحت منازلهم * * * صدورنا هل علمتم أنّها حرم
قولوا لنا هل وجدتم مع جفانكم * * * رحابها اليوم أحمى أم حصونكم" (298)

وقوله أيضاً:

"يا من جفانا ولو قد شاء كان إلى * * * جنابنا دون أهل الأرض ينعطف" (299)

ويمثل الجانب الثاني قوله في القصيدة نفسها:

"وقد أجبنا إلى ما أنت طالبه * * * فالآن كيف تروى فيه أو تقف" (300)

القاعدة الخامسة: قاعدة السخاء:

1/ الجانب السلبي: تقليل المُتَكَلِّم من الفائدة الشخصية إلى الحد الأدنى.

2/ الجانب الإيجابي: رفع المُتَكَلِّم فائدة المُخاطَب إلى الحد الأعلى.

ولم أعثَر على تطبيق للجانب الأول في شعر الشَّاعر محل البحث، ويمثل الجانب الثاني من هذه القاعدة قوله:

"ولكم إن نشطتم عندنا الإكـ (م) حرام والرغد والمحل الخصب" (301)

ويميز القواعد الأربع الأولى من القاعدتين الأخيرتين أنّها "تقترن أزواجاً؛ لأنّها تتعامل مع تدرجات مزدوجة القطبية... أمّا القاعدتان الأخيرتان فتتعاملان مع درجات غير قطبية، وهما سلماً الموافقة والتعاطف" (302)، ويرى ليتش أنّ القواعد المتقدمة ولا سيما قاعدة اللباقة "هي بمنزلة خطط ترفع كل ما من شأنه أن يوقع في النزاع أو يمنع من التعاون؛ بحيث يترجح مبدأ التعاون الأقصى على مبدأ التعاون متى وقع التعارض بينهم؛ لأنّه أحفظ للصلة الاجتماعية التي هي شرط في التعاون" (303)، فالهدف الأقصى لمبدأ التأدب الأقصى كما يرى ليتش "يتمثل في صون مشاعر الجماعة ضمن المجموعة الاجتماعية، ذلك أنّ هذا المبدأ يضبط التوازنات الاجتماعية وروابط الصداقة بكيفية تبدو معها عباراتنا تعاونية" (304)، على أنّ هذا المبدأ لا يقتصر على تنظيم العلاقات الموجودة فحسب، "بل يتجاوز إلى تأسيس الصداقات، مما يجعله هو أساس التعاون" (305).

وهذه القواعد لم تسلم من النقد هي الأخرى، إذ أورد الدكتور طه عبد الرحمن على ليتش أنّه "يجعل من التأدب محل تنازع بين المُتَكَلِّم والمُخاطَب، فإذا أفاد منه أحدهما لا يفيد الآخر، والملاحظ أنّ ما كان من التأدب لا يتم إلا إذا انتفع به طرف واحد لا يمكن أن يكون تأدباً صادقاً؛ ذلك لأنّ التأدب الصادق من شأنه أن ينتفع به المتخاطبان معاً، ولا يتضرر به أيّ منهما" (306). ويبدو لي أنّ الذي ذكره ليتش ليس أمراً باطلاً من رأس كما يظهر من نقد الدكتور طه عبد الرحمن، ولا هو شرط في كل تأدب كما يظهر من ليتش، بل إنّه قد ركز على جانب

(297) الديوان: 63

(298) الديوان: 134

(299) الديوان: 99

(300) الديوان: 100

(301) الديوان: 62

(302) مبادئ النّدّاوليّة: 175

(303) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 247

(304) النّدّاوليّة، جواد ختام: 115-116

(305) استراتيجيات الخطاب: 110

(306) اللسان والميزان والتكوثر العقلي: 248

مهم من جوانب الخلق الحسن، وهو الإيثار، وردّ ليتش جميع أشكال التأدب إليه، ولا أدري من أين جاء الدكتور طه عبد الرحمن باسْتِثْناء المتخاطبين كليهما من التأدب، وعدم تضرر أي منهما، فيما نرى الشخص المتأدب كثيراً ما يتحمل الأذى من أجل صديقه، وقد ورد أن أمير المؤمنين عليه السلام قال "لصعصعة بن صوحان: والله ما علمتك إلا أنك كثير المعونة قليل المؤونة فجزاك الله خيراً" (307)، وقال الشاعر:

"إِنَّ أَخَاكَ الصَّدَقَ مِنْ لَنْ يَدْعُكَ * * * وَمَنْ يَضُرَّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَكَ

وَمَنْ إِذَا رَيْبَ زَمَانٍ صَدَعَكَ * * * شَتَّتَ شَمْلَ نَفْسِهِ لِيَجْمَعَكَ" (308)

الخاتمة:

ينبغي أن ننظر إلى المناهج الغربية في مختلف العلوم نظرة نقدية، نفهم النظريات ونقارنها بما عندنا من التراث ونوازن بين الأصيل والحديث، وربما يكون في موقف أجدادنا من التراث اليوناني خير نموذج للتعامل مع تراث الآخر والاستفادة منه دون اتباعه حرفياً، فالحكمة ضالة المؤمن. هناك معياران للتفريق بين الاستلزام المعمم والاستلزام المخصص، يعتمد الأول معيار وجود سياق خاص من عدمه، وأما المعيار الآخر فهو وجود خرق لمبادئ الحوار أو عدم وجود ذلك الخرق، وهذان المعياران على الرغم من اشتراكهما في أكثر الموارد إلا أنهما قد يفترقان في بعض منها، كما في تحصيل الحاصل.

لا يكفي مبدأ التعاون الذي بيّنه غرايس لوحده في تفسير ظاهرة الاستلزام الحوارية، وقد أشار غرايس نفسه إلى هذا الأمر؛ ولهذا قام العديد من اللسانيين باقتراح قواعد أخرى، في محاولة منهم لتطوير هذه النظرية.

ترتبط الدلالة التداولية بالسياق وتتغير بتغيره، إلا أن هذا الارتباط بالسياق ليس على درجة واحدة في كل الجمل والتعبيرات.

الاستلزام الغريفي (الوضعي) أقرب إلى علم الدلالة السيمانتكية منه إلى التداولية.

هناك استلزمات عرفية في دقائق اللغة العربية تستحق أن تكون دراسة مستقلة، مثل دلالة أسلوب التمني والترجي، إذ يستلزم الأول أن المتمنى بعيد الحصول أو مستحيل الوقوع، ويستلزم الثاني أن يكون المترجى قريب الحصول.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أ/ المصادر العربية:

- الأبعاد التداولية عند الأصوليين، فضاء ذياب، بيروت 2016م.
- الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، د. علي عزت، شركة أبي الهول، القاهرة، 1996م.
- استراتيجيات الخطاب، د. عبد الهادي ظافر الشهري، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، 2004م.
- الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، د. العياشي أراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011م.
- إطلاالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين (مختارات معربة)، بإشراف: د. عز الدين مجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، 2012م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002م.
- أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت 1399هـ.
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (587 هـ - 1191 م). ج 3 - ص 2
- بدائع الصنائع، علاء الدين الكاساني (ت 587 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2- 1986م.
- البرهان، بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية 1957م.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة (د.ت.).
- البيان والتبيين، الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.
- تاريخ الإسلام، الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، بيروت، 1987م.
- تبسيط التداولية، د. بهاء الدين محمد مزيد، دار شمس، القاهرة، 2010م.

- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، 1984هـ.
- التَّدَاوِلِيَّات وتَحْلِيل الخِطَاب (بحوث محكمة)، الإشراف وتقديم: د. حافظ اسماعيل علوي و د. منتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2014م.
- التَّدَاوِلِيَّات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم: د. حافظ اسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2014م.
- التَّدَاوِلِيَّة، أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2016م.
- التَّدَاوِلِيَّة البعد الثالث في سيموطيقا موريس، د. عيد بلبع، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، 2016م.
- التَّدَاوِلِيَّة بين النُّظَرِيَّة والتطبيقي، د. أحمد كنون، دار النابغة، القاهرة، 2015م.
- التَّدَاوِلِيَّة عند العلماء العرب، د. محمود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت741هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، بيروت، 1416هـ
- تصحيح التصحيح، صلاح الدين الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، القاهرة، 1407 هـ/1987م.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1420هـ 1999م.
- تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي (ت982هـ)، بيروت.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1997م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين المناوي (ت1031هـ)، عالم الكتب، القاهرة، 1410 هـ 1990م.
- الحوار وخصائص التفاعل التواصل، د. محمد نظيف، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1997م.
- دستور العلماء، القاضي عبد النبي الأحمدي (ت12 ق هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، بيروت، 1421هـ 2000م.
- ديوان طلائع بن زُرَيْك الملك الصالح، جمع وتبويب: محمد هادي الأميني، النجف الأشرف، 1964م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي، أبو عبيد البكري (ت487 هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت.
- سورة الأنعام، دراسة تَدَاوِلِيَّة لأفعال الكلام والاقتضاء التخاطبي، نور وليد عبد صالح، الأردن، 2013م.
- شظايا لسانية، د. مجيد الماشطة، دار السياح، لندن، 2008م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، الرياض، 1419هـ 1998م.
- الطراز، المؤيد بالله العلوي (ت745 هـ)، بيروت، 1423هـ.
- علم التخاطب الإسلامي، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2006م.
- العمدة، ابن رشيقي القيرواني (ت463هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، 1981م.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح المغيب، شمس الدين السخاوي (ت902 هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مصر، 1424هـ / 2003م.
- قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني (ت679هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم، 1406هـ
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري (ت630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، 1997م.
- الكليات، الكفوي (ت1094 هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- اللسان والميزان والتكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 1998م.
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2010م.
- محاضرات في فلسفة اللغة، د. عادل الفاخوري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2013م.
- مختصر المعاني، مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)، دار الفكر، قم، 1411هـ
- مدخل إلى اللسانيات، د. محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- مسرد التَّدَاوِلِيَّة، أ. د. مجيد الماشطة وم. م. أمجد الركابي، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2018م.
- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، د. نعمان بوقرة، الأردن، 2009م.

- مفتاح العلوم، السكاكي الخوارزمي (ت626هـ) تحقيق: نعيم زرزور، بيروت، 1987م.
- مفردات الرّأغب الأصفهاني مع ملاحظات العاملي، الرّاغب الأصفهاني (ت502هـ)، دار المعروف.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقرئ (ت845هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.
- الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري، مؤسسة سجل العرب.
- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي، طبعة جماعة المدرسين، قم.
- النجوم الزاهرة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت874هـ)، مصر.
- النظريّة البرجماتية للسانية (التّداوليّة)، د. محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013م.
- نظريّة التلوّح الحواريّ، د. هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان، ناشرون، 2013م.
- نظريّة الفعل الكلامي، د. هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان، ناشرون، 2007م.
- النظريّة القصديّة في المعنى عند جراس، د. صلاح إسماعيل، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الكويت، الحولية 25، الرسالة 230، سنة 2005م.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر (ت337هـ)، الجزائر، 1302هـ.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري (ت773هـ)، القاهرة.

ب/ المصادر المترجمة:

- التّداوليّة، جورج يول، ترجمة: د. قصي العتايي، الدار العربيّة للعلوم، ناشرون، دار الأمان-الرباط، 2010م.
- التّداوليّة اليوم، علم جديد في التواصل، آن ريبول و جاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوش و د. محمد الشيباني، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2003م.
- القاموس الموسوعي للتّداوليّة، جاك موشلار، آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف: عز الدين المجذوب، تونس، 2010م.
- مبادئ التّداوليّة، جيوفري لينش، ترجمة: عبد القادر قنيبي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2013م.
- مدخل إلى اللسانيات التّداوليّة، الجيلاني دالاش، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر.
- مصباح الهداية في إثبات الولاية، السيد علي البهبهاني، مكتبة الألفين، الكويت، 1999م.
- المصطلحات المفاتيح لتحلل الخطّاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، الجزائر، 2008م.
- المعنى في لغة الحوار، د. جيني توماس، ترجمة: د. نازك إبراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، 2010م.
- المقاربة التّداوليّة، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، 1987م.
- نظريّة الصلة أو المناسبة، سبيريير وولسون، ترجمة: د. هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ليبيا، 2016م.

ج/ الرسائل والأطاريح الجامعية:

البعد التّداولي للمجاز في كتاب نهج البلاغة، حمزة لكحل، رسالة ماجستير، الجزائر، 2018م.

د/ الأبحاث المنشورة:

- أطروحة غرايس في اللسانيات التّداوليّة، د. إيمان جربوعة، مجلة آداب ذي قار، ع2، ق4، لسنة 2016م.
- مبدأ التأدّب في عهد الإمام عليّ عليه السلام إلى مالك الأشتر رضي الله عنه، أ. د. حميد عبد الحمزة الفتلي، مجلة المبين، س2، ع4.
- نظريّة كرايس والبلاغة العربيّة، د. بنعيسى أزابط، مجلة مكناسة، ع13.